

# الاحتكار

وتأثيره على بعض قطاعات  
الاقتصاد المصري

دكتور

عبد الحكيم جمعه

دار النهضة العربية

٢٢ شارع عبدالغالب ثروت - القاهرة





# الاحتكار

وتأثيره على بعض قطاعات  
الاقتصاد المصري

دكتور

عبد الحكيم جمعة

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۖ

وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ۝ ﴾

(النساء: ١١٣)





# إهداء

إلى روح أبي وأمي رحمهما الله  
وأسكنهما فسيح جناته ..

المؤلف





## مُقَدِّمَةٌ

تمثل المنافسة الكاملة الوضع الأمثل للسوق ، كما أن توازن السوق في ظل المنافسة الكاملة يحقق ربحاً عادلاً للمنتجين وسعراً عادلاً للمستهلكين أيضاً ، وهو السعر الذى يتساوى مع النفقة الحدية للإنتاج . وحينما يحدث تغيير فى ظروف العرض والطلب تؤدي آليات السوق فى ظل المنافسة الكاملة الى عودة التوازن مرة أخرى ، ويؤدي ذلك الى الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد ، ولايستطيع أى منتج جديد أن يدخل الصناعة ويستمر فيها اذا لم يتمكن من الإنتاج بمستوى النفقات للمشروعات القائمة فى السوق والا حقق خسائر وخرج عن السوق .

وتتطلب المنافسة الكاملة كثرة عدد البائعين والمشتريين وتجانس المنتج وحرية الدخول الى الصناعة وتوافر معلومات كاملة لكل الأطراف التى تتعامل فى السوق وحرية تنقل الموارد الانتاجية .

الا أن الواقع يؤكد استحالة تحقق المنافسة الكاملة كوضع عادى للتوازن بسبب صعوبة تحقق شروطها ، حيث يقاس مدى نجاح السوق أو فشله بمدى اقترابه أو ابتعاده عن وضع المنافسة الكاملة وترك الأسواق مفتوحة دون أى قيود أو عوائق تحد من حرية التجارة والتعامل فى السوق .



وبذلك تعد المنافسة ركن أساسى من أركان اقتصاد السوق الحر وعنصر فاعل لضمان استمرار هذا النظام بما تعكسه من منافع لكل أطراف السوق ، وذلك عن طريق حصول المستهلك على ما يحتاجه من سلع وخدمات بأثمان أقل وجودة أكبر أو من خلال ما تدعمه المنافسة للمنتجين من حصول الأفضل على نصيب أكبر من السوق ، كما تعتبر حافزاً لاستمرارية التطوير والابتكار مما يساعدهم على توسيع نطاق أسواقهم رأسياً وأفقياً أو فوائد للمجتمع بما توفره المنافسة من استخدام أمثل للموارد المتاحة . وهو ما يبدو منطقياً من ضرورة العمل على حماية المنافسة وترسيخ مبادئها بالسوق لجنى تلك المنافع ، وسبيل ذلك يتمثل فى انتهاج سياسة لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية عن طريق ايجاد القواعد القانونية اللازمة لذلك .

والوضع المقابل للمنافسة الكاملة هو الاحتكار ، فكلما قلت درجة المنافسة زادت درجة الاحتكار ، حيث يقل عدد البائعين و / أو المشترين حتى نصل لدرجة الاحتكار الفردى الكامل ، بحيث يحتكر فرد واحد كل الانتاج فى السوق ويتحكم فى سعره تماماً .

ويأخذ الاحتكار أشكالاً مختلفة ، فهناك احتكار المالك وهو احتكار فرد أو مجموعة أفراد نسبة كبيرة من رأسمال وأصول صناعة معينة ، وهناك احتكار المنتج حيث تحتكر شركة معينة أو مجموعة من الشركات



جزء كبير نسبياً من انتاج صناعة معينة بما يتيح لها التحكم فى شروط عرض هذه الصناعة من حيث السعر والكمية المعروضة ، وهناك احتكار البائع أو التاجر حيث يحتكر تاجر فرد أو مجموعة من التجار شراء ناتج صناعة معينة من المنتجين وبيعه فى السوق متحكماً فى أسعار بيعه للمستهلكين وفى الكميات التى تطرح للبيع وأوقاتها ومالى ذلك .

ويعد الاحتكار من الموضوعات التى طرحت بشكل كبير على الساحة الاقتصادية المحلية والدولية ، خاصة بعد ظهور الكيانات العملاقة التى تعمل بشكل أو آخر على احتكار الأسواق والنفاذ انيها والتأثير فيها ، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع للأسعار وانخفاض للجودة ، وبالتالي الاضرار بمصلحة المستهلك والاقتصاد بصفة عامة .

فمع زيادة دور الدولة وتدخلها فى النشاط الاقتصادى منذ نهاية القرن التاسع عشر وتحول الكثير من دول العالم الى نظام التخطيط المركزى انتشرت التكتلات والاحتكارات فى النمو والانتشار ، وساهم هذا الوضع فى الحد من تعرض المنتج المحلى للمنافسة الخارجية نتيجة للسياسات التى طبقتها معظم الدول لحماية صناعاتها الوليدة من المنافسة ، وهو ما كان له مردود سلبى على غالبية الأسواق وعلى مصلحة المستهلك .

أما اقتصاديات السوق فتؤكد على أهمية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، فقد تظهر كعارض للسلع والخدمات التى تنتجها أو كطالب للسلع



والخدمات أو كمحور للتوازن بين أطراف العرض والطلب ، وهو ما يمثل الدور الرئيسى والهام للدولة فى ظل اقتصاد السوق لمنع الاحتكارات . ويعكس هذا الدور العلاقة القوية بين القواعد القانونية والسياسات الاقتصادية التى تتبناها الدولة بناء على الايدلوجية السياسية لها وبين هيكل السوق واتجاهاته وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وتهدف هذه الدراسة الى التعريف بالاحتكار وأشكاله وبيان آثاره وطرق مكافحته من الجانب النظرى مع التطبيق على الاقتصاد المصرى .  
ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول وخاتمة وعدد من التوصيات تناولنا فى الفصل الأول الملامح العامة للاحتكار والممارسات الاحتكارية من حيث ماهيته وأنواعه وأشكال الممارسات الاحتكارية ، وتعرضنا فى الفصل الثانى لتأثير الاحتكار على الأسواق وآثاره الاقتصادية ، وخصصنا الفصل الثالث لبيان مظاهر الاحتكار فى الاقتصاد المصرى من حيث تطوره وآليات خلق الاحتكار فى الاقتصاد المصرى ومظاهر الاحتكار فى قطاع الأسمنت المصرى ، ثم تعرضنا فى الفصل الرابع لطرق وأساليب مكافحة الاحتكار فى مصر والتطور التشريعى لحماية المنافسة ودور القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ فى دعم المنافسة ومنع الاحتكار بمصر ، ثم عرضنا لوجهة نظرنا فى عدد من التوصيات .

\*\*\*\*\*



## الفصل الأول

الملامح العامة للإحتكار  
والممارسات الاحتكارية





## الفصل الأول

### الملامح العامة للإحتكار والممارسات الاحتكارية

تشهد الساحة الاقتصادية وجود خلاف وجدل بين الاقتصاديين ورأسمى السياسة الاقتصادية على المستوى العالمى حول فكرة الاحتكار ومدى الضرر أو المنفعة التى يعود بها على الاقتصاد ، وهو ما أسفر عن بحث مدى الحاجة الى وضع سياسة لمكافحة الاحتكار ودعم المنافسة . ونظراً لتعدد أشكال الاحتكار فقد انقسم الاقتصاديون الى فريقين ، الأول يعتمد على نظرية الاقتصادى شومبيتر المسماة "بالتدمير الخلاق"، والثانية تركز على فرضية أن وجود المنافسة فى السوق هي شئ جيد فى حد ذاتها وبالتالي يجب دعمها وإيجاد المناخ الملائم لها فى السوق .

ونقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالى :

- |                 |                                     |
|-----------------|-------------------------------------|
| المبحث الأول :  | ماهية الاحتكار وأنواعه              |
| المبحث الثانى : | أشكال الممارسات الاحتكارية          |
| المبحث الثالث : | سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار |



## المبحث الأول

### ماهية الاحتكار وأنواعه\*

تمثل المنافسة الكاملة الوضع الأمثل للسوق في فكر النظرية الكلاسيكية ، كما أن توازن السوق في ظل المنافسة الكاملة يحقق ربحاً عادلاً للمنتجين وسعراً عادلاً للمستهلكين ، وهو السعر الذي يتساوى مع التكلفة الحدية للإنتاج ، وعند حدوث أى تغيير في ظروف العرض والطلب فإن آليات السوق في ظل المنافسة الكاملة تؤدي الى عودة التوازن مرة أخرى.<sup>(١)</sup>

أما الاحتكار عند نفس الفكر فقد ظل مقصوراً على التعامل مع الحالات التي تكتسب فيها منشأة أو مجموعة من المنشآت القدرة على السيطرة على السوق بصورة تمكنها من بيع منتجاتها بأسعار تتيح لها تعظيم هامش أرباحها ، وذلك بغض النظر عن أية اعتبارات تتعلق بترك تحديد الأسعار وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق المحلي .

\* يسمى المحتكر Monopolist ، وهي كلمة يونانية الأصل مكونة من كلمتين الأولى Mono ومعناها واحد ، والثانية Polist ومعناها باع .

١ - جون كينث جالبرث - تاريخ الفكر الاقتصادي - ترجمة أحمد فؤاد بليغ - سلسلة عالم المعرفة - سبتمبر ٢٠٠٠ - ص ١٧٣ .

ونعرض فيمايلي لماهية الاحتكار في الفكر الاقتصادي وفي الفكر الإسلامي :

### أولاً : مفهوم الاحتكار:

استخدم مصطلح " الاحتكار " في إشارة ضمنية على هيمنة أو تحكم شركة أو مؤسسة أو أفراد بشكل مؤثر على الأسعار والكميات المطروحة من سلعة ما ، وهو ما يؤدي الى الحد من رفاهية المستهلك وتركز الثروة في أيدي قلة من المتعاملين في السوق .

وقد جرى العرف الاقتصادي على النظر الى الاحتكار على أنه رمز لعدم الكفاءة في تخصيص الموارد واستغلال المستهلك من خلال فرض أسعار مرتفعة على سلع ذات جودة منخفضة .

فالاحتكار يعرفه البعض بأنه الإنفراد بسوق سلعة أو خدمة في يد واحدة ، ويصفه البعض الآخر بأنه فعل يهدف الى السيطرة والنفوذ بهدف إحداث اختناقات في معدلات وفرة السلع وجودتها وأسعارها بغرض إلغاء المنافسة أو إجبار المتنافسين على إخلاء السوق.<sup>(١)</sup>

ويمكن تعريف الاحتكار وفقاً لأنواعه المختلفة كمايلي: (٢)

- ١ - د . هشام جاد - الاحتكار سهم في قلب المسيرة الاقتصادية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ٢٠٠٣ .
- ٢ - د . أحمد جامع - النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الجزئي - دار النهضة العربية - عام ١٩٩٥ - ص ٦٧٢ .



- ١ - إحتكار البائع أو المنتج : وهو الأكثر شيوعاً ، وذلك لمن يتحكم فى عرض كميات السلع فى السوق وبالتالى فى أسعارها ، ويعنى ذلك إنفراد شخص أو هيئة بإنتاج وبيع سلعة معينة ليس لها بديل .
- ٢ - إحتكار المشتري : يعرف إحتكار الشراء بأنه سوق يقوم فيها مشروع واحد بشراء سلعة أو خدمة معينة ، وبالتالى تكون سوق شراء هذه السلعة أو الخدمة بأكملها من نصيب هذا المشروع ، مثال المنتج الوحيد لسلعة معينة لها خامات ليس لها استخدام بديل فيكون محتكراً لشراء تلك الخامات ، وغالباً ما يتم إحتكار البيع إحتكاراً معيناً للشراء ، ويكون محتكر البيع والشراء شخصاً واحداً ، مثال إحتكار شركات بيع الغزل والنسيج إحتكار شراء القطن .

### الاحتكار فى الفكر الإسلامى :

- \* الاحتكار فى اللغة : مأخوذ من الحكر والحكرة بمعنى الحبس أى "حبس السلعة إنتظاراً لبيعها عند غلاء الأسعار" . (١)

---

١ - المصباح المنير : مادة (حكر) ج ١ - المطبعة الأميرية - ص ١٧٥ ، وقد ورد الاحتكار فى القاموس المحيط بمعنى الظلم ، وعند الأردى بمعنى إحتجاز الشئ والاستبداد به ، وجاء فى مختار الصحاح "إحتكار" الطعام بمعنى جمعه وحبسه يتربص به الغلاء - راجع مختار الصحاح - ص ١٤٨ .

\* أما في الإصطلاح : فهو "جمع الطعام وغيره وإحتباسه إنتظاراً لوقت غلائه" ، وقد اختلف الفقهاء في تعريفهم للإحتكار، فقد عرف الأحناف الإحتكار بأنه قيام إنسان بشراء طعام في مصر من الأمصار وإمتناعه عن بيعه فيضر ذلك بالناس، أما المالكية فقد عرفوه بأنه الإدخار للمبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق، أما الشافعية فقد عرفوه بأن يبتاع القوت في فترة الغلاء ويمسكه ليزداد في ثمنه ، وقال الحنابلة أن الإحتكار المحرم هو ما يجتمع فيه شروط هي : أن يكون قوتاً، وأن يشتري، وأن يضيق على الناس بشرائه.<sup>(١)</sup>

ومن الجدير بالذكر أن السياسة الاقتصادية في الإسلام تقوم على إحترام حرية السوق وتركها للقوانين الطبيعية لتؤدي فيها دورها وفقاً لقوانين العرض والطلب ، لذا نجد الرسول صلى الله عليه وسلم حين غلت الأسعار في عهده طلب منه الصحابة أن يقيد الأثمان ، فقالوا له سعر لنا يارسول الله ، فقال صلى الله عليه وسلم " إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم أو مال".<sup>(٢)</sup>

ويستدل من ذلك أن أساس السياسة الاقتصادية الإسلامية تقوم على أساس مبدأ حرية التجارة ، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة ، وإنما تقيد بمبادئ

١ - للمزيد من التفاصيل راجع الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت الجزء الثاني - عام ١٩٨٣ .

٢ - رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدرامي - نيل الأوطار - ج ٥ ص ٢١٩ .



الشرعية التي تعمل على تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، فالتدخل في حرية الأفراد بدون ضرورة يعد مظلمة ، ولكن اذا كان التدخل في حركة السوق لضرورة ملحة مثل إحتكار بعض التجار أو تلاعبهم في الأسعار، فإن مصلحة الجماعة تكون مقدمة على مصلحة الأشخاص ، وهنا يباح تحديد الثمن للوقاية من التجار المستغلين الجشعين .

وقد عرف الفكر الإسلامى الاحتكار بأنه "حبس الشئ عن العرض وقت الرخص وبيعه وقت غلائه أو قلته طلبا للربح" ، واستبعد الفقهاء إيدار السلع وقت إنخفاض أثمانها بهدف إستهلاكها ، كما إتفق الفقهاء على منع الاحتكار فى الطعام الضرورى (القوت) واختلفوا فى سائر السلع الأخرى وغيرها من كماليات الطعام.<sup>(١)</sup>

كما حرص الإسلام على إقامة التوازن بين مصالح المنتج والمستهلك، حيث حرم كل ما يحصل عليه الفرد عن طريق الغش والاحتكار والخداع وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة ، وفى ذلك يقول الله سبحانه وتعالى " ياأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه الا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غنى حميد".<sup>(٢)</sup>

١ - د . السيد عطيه عبدالواحد - علم الاقتصاد - مكتبة الايمان - عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ - ص

٢ - سورة البقرة - آيه رقم (٢٦٧) .

وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من عاقبة المحتكر ، فقد ورد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال سمعت النبی صلى الله عليه وسلم يقول "من إحتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس" ، ويقول أيضاً "من دخل فى شىء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعه بعظيم من النار يوم القيامة" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.(١)

لذا نهت الشريعة الإسلامية عن الاحتكار وعن حبس السلع على إختلاف أصنافها لتقل فى الأسواق وتغلوا أثمانها ويتحكم المحتكر فى بيعها بالأرباح التى يفرضها مهما كانت حالة المشتري من عجز أو اقتدار ، وهو ما يؤدى الى ثراء المحتكر ثراءً لا يتناسب مع جهوده ، وإنما يكون ثراءً قائماً على الاستغلال ، ومبنياً على شدة حاجة الناس الى السلعة ، وهو إستغلال آثم ومنافى لمبدأ الكفالة الاجتماعية ، ومن ثم يكون هذا المكسب حراماً تتكره الشريعة الاسلامية .

## ثانياً : أنواع الاحتكار :

تتنوع درجات ومستويات الاحتكار كما يلي: (٢)

- ١ - رواه أحمد عن معقل بن يسار ، وأورده الشوكاني فى نيل الأوطار - ج ٥ - ص ٢٤٩ .
- ٢ - للمزيد من التفاصيل حول أنواع الاحتكار راجع :
- بول سامويلسون وويليام بوردهاوس - الاقتصاد - ترجمة هشام عبدالله - الدار الأهلية للنشر والتوزيع - الأردن - عام ٢٠٠١ - ص ١٨٠ .
- د . أحمد جامع - المرجع السابق - ٦٧٥ .
- د . على لطفى - مقدمه فى علم الاقتصاد - مكتبة عين شمس عام ٢٠٠٤ - ص ٢٠٧ .



## ١ - الاحتكار البحت (الاحتكار الكامل) Monopoly :

حيث يتحكم فرد أو منشأة واحدة في الكمية المتداولة في السوق بيعاً وشراءً ، وهو أقصى درجات الاحتكار ، حيث يوجد بائع أو منتج واحد فقط للسلعة لا توجد لها بدائل يمكن أن تحل محلها، وهذا المحتكر يكون مسيطراً على السوق ومتحكماً في كمية المعروض والسعر المطروح للسلعة ولا يوجد له منافسين حاليين أو متوقعين نظراً للعوائق الكبيرة لدخول السوق التي يتميز بها هذا النموذج و التي عادة ما تكون في صورة إرتفاع تكلفة إنشاء المصنع أو تكاليف المواد الخام المستخدمة في الإنتاج ، وكذا للقدرة المالية الكبيرة للمحتكر والتي تمكنه من تحمل بعض الخسائر في حالة خفض أرباحه خلال فترة محددة بدرجة كبيرة والبيع بأسعار منخفضة بهدف طرد أية منافسين من السوق ثم معاودة رفع الأسعار مرة أخرى .

## ٢ - احتكار القلة Oligopoly :

وفيه يتحكم عدد محدود من الشركات المنتجة في السوق، وذلك بما لايلغى القدرة التحكمية لأى منهم في السعر تماماً وإن قلت درجة الهيمنة أو التحكم لأى منهم عما يتحقق في سوق المحتكر الأحادي، حيث يتكون السوق من عدد قليل من الكيانات الكبيرة سواء

منتجين أو تجار يتعاملون فى منتجات متشابهة أو متطابقة ويكون هناك اعتماد متبادل فيما بين المنافسين، بمعنى أن الأجراء الذى تتخذه إحدى الكيانات يؤثر فى الطلب على منتج الكيانات الأخرى، ومن أشهر أشكال إحتكار القلة هو الإحتكار الثنائى، حيث يتواجد فى السوق كيانان فقط يهدفان الى تعظيم أرباحهما، وعادة ما يلجا المحتكرون فى هذه الحالة الى التحالف وتوحيد السياسات البيعية، ومن ثم يتعاملون كمحتكر واحد بنفس أسلوب الإحتكار البحت.

ويرجع ظهور سوق إحتكار القلة الى ضخامة الإستثمارات التى تتطلبها بعض الصناعات ، مما يؤدى الى تقليل عدد المشروعات التى تدخل الى هذا السوق لعدم قدرتها على تدبير تلك الإستثمارات (صناعة السيارات - صناعة النفط) ، كما يرجع ظهور إحتكار القلة أيضاً الى مدى قدرة الحصول على المواد الخام ، حيث تمثل حاجزاً حقيقياً أمام دخول سوق إحتكار القلة (صناعة الصلب) ، وكذا الحصول على براءة الإختراع ، ومدى قدرة المشروع على الإنتاج بكميات كبيرة تجعله فى وضع مسيطر على السوق .

وفى سوق إحتكار القلة يكون التواطؤ محتملاً بصورة كبيرة بين المنتجين على عكس سوق المنافسة الكاملة أو سوق المنافسة الاحتكارية. ويقصد بالتواطؤ أن تتفق المشروعات مع بعضها على



تحديد حجم الإنتاج والسعر، وقد لا تتفق المشروعات مع بعضها، إلا أن ظروف السوق هي التي تشجع على ذلك التواطؤ، حيث تدرك هذه المشروعات مدى الفوائد الكبيرة التي تعود عليهم نتيجة لإتفاقهم مثل زيادة الأرباح، ومنع دخول منافسين جدد إلى السوق، وهو ما يتيح لتلك المشروعات الاستمرار والإستثمار بالأرباح والسوق معاً.<sup>(١)</sup>

إلا أنه يمكن التصدي لمحاولات التواطؤ في سوق إحتكار القلة بقيام الدولة بسن التشريعات التي تقرر عقوبات جنائية رادعة، وكذا التدخل بالتسعير الجبري للمنتجات بعد تحديد قيمة التكاليف الحقيقية للإنتاج مع تحديد هامش مناسب للأرباح، وذلك لحماية المستهلك والاقتصاد القومي.

### ٣ - المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition :

وهو وضع يتحقق ما بين الاحتكار والمنافسة الكاملة، حيث يتعدد البائعون لسلعة واحدة وإن كانت غير متجانسة الصفات فيما بينهم، وفي هذه الحالة يحتفظ البعض منهم بتميز في نوعية السلع أو صفاتها أو درجة الجودة بما يتيح درجة من التحكم والتميز في السعر، في هذا السوق يكون هناك عدد كبير من المتعاملين

لا يملكون القدرة الفردية على التأثير في السعر أو الكمية المعروضة من السلعة إلا أنهم يستطيعون تمييز سلعهم من خلال استخدام منافسة غير سعرية عن طريق الإعلانات ، كما انه لا توجد عوائق أمام دخول منافسين جدد في السوق ومن ثم فإنه عند إرتفاع الأرباح يتم جذب منتجين جدد لدخول السوق ويقوموا بالإنتاج مما يؤدي الى زيادة المعروض وبالتالي إنخفاض الأسعار الى الحد الذي يحقق أرباح عادية وليست إحتكارية كما في حالات الاحتكار البحت وإحتكار القلة .

ويحقق المحتكر في جميع حالاته أرباحاً غير عادية (إحتكارية) دون الإهتمام بجودة المنتج وذلك على حساب المجتمع ككل وبما يؤدي الى سوء إستخدام الموارد .

وبذلك يتضح أن اكثر النماذج قرباً من المنافسة الكاملة - النموذج الذي عادة ما تسعى معظم الاقتصاديات الى تحقيقه - هو نموذج المنافسة الاحتكارية، إلا أن هناك العديد من المصادر التي يتولد عنها سوق إحتكاري، منها :

- ١ - منح الدولة لحق إمتياز إنتاج أو بيع سلعة معينة لشركة محددة إعتماًداً على تكنولوجيا مستحدثة من الشركة أو حقوق ملكية فكرية أو نتيجة ثقة الدولة بشركة بعينها نتيجة خبراتها السابقة في هذا المجال .



٢- التوكيلات التجارية التي يحصل عليها المتعاملين ويتخصصوا في مناطق جغرافية محددة .

٣- التحكم في الإنتاج أو المعروض من مادة خام رئيسية مثل الحديد أو الألومنيوم .

٤- تزويد السوق بصفة مستمرة بمنتج متقدم يفوق ما يستطيع المنتجون الآخرون ابتكاره (مثل حالة شركة IBM للكمبيوتر).

#### ٤- المنافسة الكاملة Perfect Competition :

تتميز السوق في ظل المنافسة الكاملة بكثرة عدد البائعين ، وتجانس المنتج ، وحرية دخول المنتجين الى السوق ، وبذلك تصبح السوق خالية تماماً من أى عنصر إحتكارى ، كما يصبح هناك ثمن واحد للسلعة في السوق .

فكثرة عدد البائعين ينطوى على أن تغيير ناتج أى منشأة لن يؤثر تأثيراً ملموساً على مستوى الأسعار السائدة في السوق ، كما أن تجانس المنتج يعنى عدم وجود فروق بين المنتجات يؤدي الى وجود فروق في الأسعار ، حيث أن حرية الدخول الى السوق تؤكد على ضمان استمرار كثرة عدد المنشآت المتنافسة.<sup>(١)</sup>

ويحدد سعر السلعة في ظل المنافسة الكاملة وفقاً لظروف العرض والطلب ، وبذلك يمكن للمنشأة في الأجل القصير أن تعدل حجم إنتاجها وفقاً للطاقة الإنتاجية المتاحة ، وتحقق المنشأة أقصى ربح ممكن لها وذلك بإنتاج الكمية التي يتعادل عندها كل من التكاليف الحدية والإيراد الحدى الذى يعادل سعر السلعة السائد في السوق ، كما أنه في ظل تحقيق خسائر فإن المنشأة تفضل الاستمرار في الإنتاج طالما أن السعر السائد في السوق يغطي التكلفة المتغيرة المتوسطة ، أما في الأجل الطويل فيكون هناك دخول لمشروعات جديدة الى الصناعة وخروج المشروعات التي تحقق خسائر ، وبذلك يتحقق توازن الصناعة في الأجل الطويل عندما يصل عدد المنشآت الى الحد الذى تنخفض معه الأرباح الإضافية والخسائر ، وعندها يتعادل سعر السلعة مع تكلفة إنتاجها المتوسطة ، ويصل حجم المنشآت الى الحجم الأمثل وتقوم بالإنتاج عند المعدل الأمثل. (١)

وقد أجمع الاقتصاديون على صعوبة تحقيق المنافسة الكاملة في الواقع العملى ، وأن المنافسة في الواقع هي منافسة غير كاملة ، وفي ذلك تقول "Robinson" أن التغيير في حالة الطلب على بعض المنتجات بصورة مستمرة في ظل ثبات الدخل الحقيقى قد يعمل على

زيادة عدد المنشآت التي تتحمل خسائر عن المنشآت التي تحقق أرباحاً ، أى أن المنشآت المتنافسة لا تحصل فى الغالب على الأرباح العادية ، كما أن كساد الطلب سيؤدى الى خلق فائض فى الطاقة الإنتاجية يكون معطلاً ، وبذلك فإن الخسائر والطاقة المعطلة ستدفع المنشآت الفردية الى التواطؤ فيما بينها دفاعاً عن بقائها فى السوق وحماية أرباحها مما ينهى المنافسة الكاملة سواء من خلال هذا التواطؤ أو من خلال تنوع المنتج ، وبذلك تتحول المنافسة الكاملة الى منافسة إحتكارية أو الى أحد أنواع احتكار القلة ، حيث توجد مزايا لاستغلال الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها ، وبذلك فإن المنافسة الكاملة غير قابلة للتحقيق فى الواقع. (١)

\*\*\*\*\*

---

١ - Joan Robinson, "The Impossibility of Competition" In Monopoly and Competition and Their Regulation, London, 1954, P 245 .



## المبحث الثانى

### أشكال الممارسات الاحتكارية

تصنف الممارسات الاحتكارية الى أربعة أشكال تعرف بالممارسات غير التنافسية لأن لها آثار ضارة بالمنافسة وتؤثر على حرية الأسواق ، وهذه الأشكال هي: (١)

١ - الاحتكاف الأفقى : ويقصد به إبرام إتفاقيات بين المتنافسين بصورة معلنة أو سرية ، أو وجود إتفاقات ضمنية بين المنشآت التى تنتج سلعاً متشابهة أو متجانسة فى نفس السوق للحد من الانتاج أو لتحديد الأسعار عند مستويات تعكس ارادة المتحالفين ولا تعكس قوى العرض والطلب الحقيقية فى السوق ، وهناك إتفاقات أفقية بين المتنافسين بغرض قصر المنافسة فيما بينهم فقط ، ومن أخطرها الإتفاقات التى تتعلق بتثبيت السعر أو خفض أو رفع الأسعار ، حيث إن السعر هو العنصر التنافسى الرئيسى فى السوق ، أو قد تلجأ مجموعة من المنتجين الى تخفيض الانتاج ، وهو ما يؤدى الى خلق حالة مصطنعة من نقص المعروض من السلعة فى السوق بغرض رفع سعرها ، وهذا النوع من الممارسات الاحتكارية يمكن

أن يأخذ صورة من صور كارتلات الإستيراد أو التصدير والترتيبات المتصلة بها أو الكارتلات الدولية .

ويمكن حصر أهم الممارسات الاحتكارية الأفقية التي من شأنها أن تحد من المنافسة فيمايلي :

- أ - الإتفاقيات التي تحدد الأسعار بما فيها أسعار السلع المستوردة أو المصدرة .
- ب - العطاءات التواطؤية بين المنشآت .
- ج - إتفاقيات وترتيبات تقاسم الأسواق والعملاء بين المنشآت المتنافسة في السوق سواء كانت مكتوبة أو ضمنية .
- د - إتفاقيات تقاسم الإنتاج أو المبيعات بين المتعاملين في السوق .
- هـ - اتخاذ اجراءات جماعية لمنع التعامل مع منشأة معينة محلية أو أجنبية .
- و - الإتفاق الجماعي للمنشآت العاملة في السوق على رفض التعامل مع المنافسين المحتملين عند دخولهم لهذا السوق وكذا مع المستوردين المحتملين .

---

١ - للمزيد من التفاصيل انظر :  
 - د . مغاوري شلبي على - حماية المنافسة ومنع الاحتكار بين النظرية والتطبيق - دار النهضة العربية عام ٢٠٠٥ - ص ٤٣ .  
 - د . هشام جاد - المرجع السابق .

ز - الرفض الجماعى من جانب المنشآت المتنافسة فى السوق لإنضمام منافسين آخرين قائمين أو محتملين الى عضوية تنظيمات معينة كالإتحادات والنقابات والغرف التجارية وغيرها بما يؤثر على مناخ المنافسة .

٢ - التحكم الرأسى : هو إتفاق عدد من المتنافسين على تقسيم السوق الى مناطق معينة وفقاً للمبيعات ووفقاً لأماكن تواجد المستهلكين ، كما يدخل التمييز السعري من ضمن حالات الممارسات الاحتكارية . والتحكم الرأسى طبقاً لذلك يمثل ممارسة إحتكارية تتم من خلال ترتيبات بين شركات تقع فى مواقع مختلفة من سلسلة الإنتاج والتوزيع ، وهذه الترتيبات تكون لها تأثير على التجارة لأنها تمنع الشركات من النفاذ الى شبكات التوزيع ، وذلك من خلال :

- الحصر الاقليمى : الذى يمنع الموزعين من البيع خارج مناطق جغرافية محددة مسبقاً .

- تقييد المبيعات : بحيث يصبح شراء أحد المنتجات مشروطاً بشراء منتج آخر يحمل نفس علامة المنتج الأول فيما يعرف بسياسة التحميل عند البيع .

- اشتراط التعامل بصفة حصرية : مما يمنع الموزعين من تسويق المنتجات .



- دفع مبالغ معينة أو تقديم حوافز في صورة أسعار منخفضة مقابل الإمتناع عن توزيع منتجات المنافسين .

٣ - إساءة استغلال المركز المسيطر : وهي ممارسة إحتكارية مضادة للمنافسة تستهدف الإبقاء على المركز المسيطر أو تعزيزه أو إستغلاله، حيث أن نمو إحدى الشركات يعطيها دوراً ريادياً في السوق، وهذا الدور يعطيها إمكانية لعقد إتفاقات مع منافسيها من الشركات الصغيرة ، وقد تصبح الشركة المسيطرة هي الشركة المحددة للسعر ، وقد تتماذى هذه الشركة في ممارساتها وتقوم بمنع دخول شركات جديدة منافسة الى السوق، أو تقوم ببعض الممارسات لإخراج المنافسين القائمين في السوق بالفعل .

٤ - عمليات الإندماج والإستحواذ : وهو أن تقوم مجموعة من الشركات المتنافسة بالإندماج معاً في شركة واحدة وتتفق فيما بينها على التحكم في إنتاج سلعة معينة من حيث الكمية المنتجة والجودة والسعر ، وهو مايقضى على عامل المنافسة ويضع السلعة تحت يد محتكر لها لايجد من ينافسه. (١)

---

١ - د . فاديه عبدالسلام - عمليات الإندماج والإستحواذ في العالم وموقف صناعة البرمجيات المصرية في المستقبل - مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة - مارس ٢٠٠٣ - ص ١٠٣ .

ومن أهم أنواع الاندماج فى هذا المجال الاندماج بطريق  
الضم وهو فناء شركة أو أكثر فى شركة قائمة ، والاندماج بطريق  
المزج هو فناء شركتين أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل اليها النعم  
المالية للشركات التى فنيت .

أما الاستحواذ : فهو أن تستحوذ شركة على أخرى بشراء  
أسهمها أو ملكيتها ، وقد يكون من الضرورى القيام بمثل تلك  
الخطوات حتى تتم غلبة السوق وقيام كيانات أكبر ذات قدرة إنتاجية  
وتسويقية أضخم ، بما يسمح بالوصول الى الحجم وزيادة الكفاءة  
الإنتاجية والتسويقية والإدارية ، وهو ما يدعم قدرة الشركات الوطنية  
على مواجهة الشركات متعددة الجنسيات .

ولكن يجب الا يأتى هذا على حساب المستهلك ، فإذا كان  
الغرض من تلك الاندماجات تعظيم الكفاءة ، فلا بد أن ينعكس ذلك على  
انخفاض التكلفة ، ويجب أن يشعر المستهلك بذلك فى انخفاض الأسعار .  
وبسبب الاتجاه فى الواقع الى عدم تجريم الاحتكار فى حد ذاته  
والتركيز على الممارسات الاحتكارية فى السوق ، فقد قام البنك الدولى  
بتحديد بعض الظواهر التى يمكن من خلالها الاستدلال على الممارسات  
الاحتكارية ، وهى :<sup>(١)</sup>

١ - د . مغاورى شلبى - المرجع السابق - ص ٤١ .

- إرتباط الإنتاج بتملك مادة خام رئيسية بنسبة عالية .
- أن تعمل الشركات عند أقصى حدود طاقتها الإنتاجية .
- إنعدام مرونة الطلب على المنتجات نظراً لصعوبة إدخال المنتج محل الاحتكار بغيره من المنتجات الأخرى .
- أن يكون السوق غير ديناميكي ومستقر وتقليدي .
- وجود فرق كبير بين نصيب الشركة الأكبر في السوق ونصيب الشركة التي تليها مباشرة .
- وجود صعوبات أو استحالة في الدخول الى السوق .
- عدم وجود أية إبتكارات أو منتجات أخرى جديدة في السوق .
- وجود محدودية كبيرة في إحلال الواردات ، أو أنها غير مجدية اقتصادياً عند اللجوء اليها .
- عمليات حرق الأسعار ، وذلك عن طريق بيع السلع بأسعار تقل عن سعر التكلفة لخلق وضع إحتكاري بالسوق ، حيث تقضى على صغار المنافسين الذين لا يستطيعون الصمود والاستمرار.<sup>(١)</sup>

### مزايا وعيوب الاحتكار :

للإحتكار في نظر البعض بعض المزايا تتمثل أهمها فيما يلي:<sup>(٢)</sup>

- ١ - د . عبدالباسط وفا - سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار وانعكاساتها على السوق التنافسية - دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠١ - ص ٣٥ .
- ٢ - د . مهير أبو العينين - أثر الخصخصة على الاحتكار في مصر - معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية رقم ١٥٨٨ - سبتمبر ١٩٩٥ .



- ١ - أن الاحتكار يحقق وفورات الحجم الكبير .
- ٢ - أن الاحتكار يحفز على التقدم الفنى والإبتكار نتيجة تحقيق أرباح كبيرة .

أما عيوب الاحتكار فى نظر البعض الآخر فتتمثل فيما يلى :

- ١ - يؤدي الاحتكار الى كبح النشاط الإبتكارى ، لأن المحتكر قد لا يسعى للتجديد والإبتكار نتيجة ضمان السوق بسبب وضعه الاحتكارى .
- ٢ - يؤدي الاحتكار الى عدم الإستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية حرصا من المحتكر على تجميد العرض وتثبيتته حتى لا ينخفض السعر .
- ٣ - التخصيص غير الكفء للموارد الاقتصادية ، حيث يتوقف المحتكر عند مستوى إنتاج أقل من المستوى الحدى ليحافظ على الإيراد الحدى بمستوى يزيد عن التكاليف الحدية .
- ٤ - تقييد حرية التسعير .
- ٥ - تقسيم الأسواق بين الشركات المتنافسة .
- ٦ - المقاطعة المشتركة ، بمعنى إستغلال بعض الشركات لقوتها الاقتصادية فى منع الوسطاء من التعامل مع بعض الشركات .

## المبحث الثالث

### سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار

إهتمت النظرية الاقتصادية بسياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار وذلك فى ضوء الآثار السلبية التى تترتب على ذلك خاصة الاضرار الإجتماعية والكفاءة الاقتصادية والرفاهية ، وكذا التأثير السلبى على العديد من المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلى والجزئى .

وقد اختلفت سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار من فلسفة لاقتصادية الى أخرى ، كما إتسمت بالتنوع من فكر اقتصادى الى آخر ، وتركز هذا الاختلاف بين فلسفة وفكر التدخل العام للدولة ، وفكر وفلسفة الاقتصاد الحر ، وهو ماسنوضحه فيما يلى: (١)

أولاً: سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار فى ظل فلسفة تدخل الدولة :

تطورت هذه السياسات بتطور النظم الاقتصادية المختلفة ، حيث كان التركيز فى البداية على السياسات التى تعتمد على التدخل المباشر للدولة فى الحياة الاقتصادية لحماية المنافسة فى الأسواق ومنع تكوين الاحتكارات أو

١ - للمزيد من التفاصيل راجع

- د . عبدالباسط وفا - المرجع السابق - ص ١١٤ .  
- د . مغاوى شلبى - المرجع السابق - ص ٦١ .

تفكيك القائم منها وذلك من خلال سياسة التسعير الجبرى أو فرض مايعرف بالثمن العادل ، أو من خلال سياسة ضريبية كاجراء تنظيمى لمنع تمتع المحتكر بمزايا الاحتكار ، أو من خلال إحلال الاحتكار الحكومى محل الاحتكار الخاص عن طريق سياسة التأميم .

ونوضح فيمايلى أساليب وسياسات تدخل الدولة لتنظيم المنافسة فى ظل فلسفة التدخل المباشر للدولة فى الحياه الاقتصادية :

#### ١ - سياسة فرض الثمن العادل : حيث تقوم الحكومة بتكوين أجهزة أو

لجان تتدخل فى السوق لتنظيم المنافسة من خلال فرض مايعرف بالثمن العادل على المنتجات محل الاحتكار ، وهذا الأسلوب يطبق فى الواقع على إحتكار المرافق والخدمات العامة ، وذلك بفرض حد أقصى لثمن المنتج المحتكر ، بحيث تمنع الحكومة المحتكر من التمدادى فى رفع سعره بغرض زيادة أرباحه ، وهو مايقود الى تحقيق فائض للمستهلكين متمثل فى تخفيض السعر ، مما يضطر معه المحتكر فى ظل هذا السعر الى أن يرفع حجم الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن ، وهو مايعنى تحقيق فائدة أخرى للمجتمع ككل .

ورغم نجاح هذه السياسة فى الحيلولة دون إستفادة المحتكر بأيه مزايا من وضعه الاحتكارى ، الا أن المشكلة تكمن فى كيفية تحديد هذا الثمن العادل من قبل اللجان أو الأجهزة المعنية ، وكيف



تضمن هذه الأجهزة أن هذا الثمن هو الثمن العادل من وجهة نظر المستهلكين والمحتكر ، لذلك فإن سياسة فرض الثمن العادل ماهي الا مجرد إجراء تنظيمي للاحتكار يتم في الغالب بطريقة تحكمية . (١)

٢ - سياسة فرض الضرائب على المحتكر : وذلك عن طريق قيام الحكومة بفرض ضريبة نوعية أو ضريبة إجمالية على المحتكر ، وذلك لمنعه من إستغلال وضعه الاحتكار في تحقيق أرباح غير عادية . (٢)

حيث يؤدي فرض ضريبة نوعية على الوحدات التي ينتجها المحتكر الى زيادة بنود التكلفة المتغيرة، مما يدفع المحتكر الى خفض الكمية المنتجة، كما أنه يسعى جاهداً الى نقل عبء هذه الضريبة الى المستهلك عن طريق فرض ثمن أعلى للسلعة مقارنة بما كان عليه من قبل فرض الضريبة النوعية .

وقد ينجح المحتكر في نقل كامل العبء الضريبي بالفعل كلياً أو جزئياً الى المستهلك ، الا أن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه السلعة ، فكلما قلت مرونة الطلب على هذه السلعة كلما كانت فرصة المحتكر كبيرة في نقل عبء الضريبة الى المستهلك ، ويكون

١ - د . حسين عمر - المرجع السابق - ص ١٦٣ .  
٢ - د . على لطفى - اقتصاديات المالية العامة - مكتبة عين شمس - عام ١٩٩٩ - ص ٨٣

تأثير إجمالي أرباح المحتكر متوقفاً على هذا، وفي الغالب تقل أرباح المحتكر مقارنة بما كانت عليه قبل فرض الضريبة.<sup>(١)</sup>

أما في حالة فرض ضريبة إجمالية على المحتكر، فإن هذه الضريبة لن تؤثر على حجم الإنتاج الذي ينتجه المحتكر، نظراً لكونها تدخل ضمن النفقات الثابتة التي يتحملها المحتكر بغض النظر عن حجم الإنتاج، لذا فإن المحتكر يستمر في إنتاج نفس الكمية من الإنتاج وبنفس السعر حتى بعد تحمله لهذه الضريبة بمفرده، كما أنه لا يستطيع في الغالب نقل عبئها إلى المستهلك خوفاً من تناقص الأرباح، ومن هنا كان تفضيل فرض الضريبة الإجمالية على المحتكر بدلاً من فرض الضريبة النوعية، حيث يمكن للحكومة أن تحصل على كل الأرباح الاحتكارية من المحتكر بفرض ضريبة إجمالية تعادل هذه الأرباح.<sup>(٢)</sup>

ورغم فعالية هذه السياسة في بعض الحالات، إلا أن لها مخاطرها المتمثلة في إمكانية تهرب المحتكر من دفع الضرائب، وكذا نجاح المحتكر بطريقة أو بأخرى في نقل عبء الضريبة إلى المستهلك.<sup>(٣)</sup>

١ - د. فرج عزت - المرجع السابق - ص ٢٦٤  
٢ - د. مغاوري شلبي - المرجع السابق - ص ٦٥  
٣ - د. حسين عمر - المرجع السابق - ص ١٦٣ .

- ٣ - سياسة إحلال الاحتكار الحكومي محل الاحتكار الخاص : وذلك عن طريق التأمين لبعض المرافق أو بعض الصناعات التي تتسم بالطابع الاحتكاري ، إلا أن هذه السياسة تثير بعض المشاكل ، أهمها : (١)
- أ - الكفاية من الناحية الاقتصادية .
- ب - صعوبة تخلص المشروعات العامة من العمالة الزائدة بسبب ضغوط النقابات والإتحادات العمالية .
- ج - تحمل المشروعات العامة لمسئوليات تراعى الإعتبارات الإجتماعية ، ولا تتبع منهج تحليل التكلفة والعائد من عمليات التشغيل ، وهي مشاكل تجعل البعض يرى أن الاحتكار العام قد يكون أقل كفاية من الاحتكار الخاص .
- د - في ظل التحولات الاقتصادية على مستوى العالم ، والتوجه نحو مزيد من الحرية الاقتصادية ، لم يعد مقبولاً تحويل الاحتكار الخاص إلى إحتكار عام عن طريق التأمين ، وذلك خوفاً من تأثير ذلك على مناخ الإستثمار ومصادقية سياسات الإصلاح الاقتصادي .



### ثانياً: سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ظل فلسفة الاقتصاد الحر:

يؤكد الفكر الاقتصادي الحر على ضرورة عدم تدخل الدولة في عمل الأسواق مهما كانت الأسباب والدوافع الداعية لذلك بما في ذلك الاحتكار ، وتبرير ذلك أن تدخل الدولة الفعال في الأسواق مقدماً يعني تعطيل عمل آليات السوق ، وأن هذا التدخل يعني أن الأسواق غير قادرة على السير الذاتي .

كما أن الفكر الاقتصادي الحر لا يحرم الاحتكار في حد ذاته حتى ولو كان لإحتكاراً مطلقاً ، وأن استمرار شركة واحدة في السوق كمحتكر يعني تمتعها بالكفاءة مقارنة بمنافسيها ، وبالتالي فإن إحتكار هذه الشركة للسوق يكون بمثابة مكافأة لها على كفاءتها طالما كان هذه الكفاءة هي السبب الوحيد لذلك لعدم وجود منافسين لها ، كما أن تركيز السوق في يد شركة واحدة أو عدد قليل من الشركات يزيد من الفاعلية ولا يمثل خطورة على المنافسة . (١)

فالمعيار الوحيد لتجريم الاحتكار من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الحر هو وضع عقبات أمام دخول المنافسين الى السوق ، لأن هذه العقبات هي التي تمكن المحتكر من تحقيق أرباح إحتكارية .

أما في ظل عدم وجود عقبات أمام الدخول فإن المنشآت المحتكرة لن تتمكن من تحقيق تلك الأرباح ، لأنها لو فعلت ذلك فإنها ستحفز المنافسين على

الدخول الى السوق ، وبالتالي فإنها لاتحاول إستغلال وضعها المسيطر على السوق ، أى أن المنافسة المحتملة وفقاً لهذا الفكر هى التى تحول دون حدوث أى أضرار من الأوضاع الاحتكارية ، لأنها تنشى المنشآت المسيطرة عن محاولة تحقيق زيادة فى الأرباح لاتبررها فاعليتها وكفاءتها الخاصة ، ويخلص الفكر الاقتصادى الحر الى أن التنظيمات العامة للمنافسة غير ذات موضوع ، وأن الدولة ليس لها أن تتدخل فى السوق حتى اذا تولدت به إحتكارات .

وقد تعرض الفكر الاقتصادى الحر للعديد من الإنتقادات، أهمها مايلى: (١)  
 ١ - القول بأن العقوبات الموضوعة أمام دخول المنافسين المحتملين ستزول وسيتمكنهم الدخول الى السوق من خلال الإختراعات وفنون الإنتاج الجديدة هو قول يفتقر الى الواقعية ، حيث يعتبر المنافسين المحتملين منافسين فعليين ، ومن ناحية أخرى فإن المنشأة المحتكرة للسوق تكون فى الغالب أكثر قدرة على الإنفاق على البحوث والتطوير والإبتكارات مقارنة بالمنافسين المحتملين والذين قد لايرد بتفكيرهم أصلاً خلق إبتكارات مستحدثة للقضاء على الاحتكارات القائمة فى السوق بالفعل .

٢ - يتجاهل هذا الفكر الاضرار التي قد تلحق بالمستهلك حتى ولو بصورة مؤقتة عند قيام المحتكر بإستغلال وضعه المسيطر في السوق وإعاقة دخول منافسين الى الأسواق بكافة الطرق ، وهو مايعنى أن هذه الأضرار تحتاج الى سياسات وإجراءات عاجلة تمنع حدوثها مسبقاً وتلافياً سريعاً اذا حدثت .

٣ - يؤكد الفكر الحر على قدرة السوق الذاتية على السير وتصحيح أى إنحرافات تحدث بها من خلال مايعرف " باليد الخفية " وهو ماأثبت الواقع عجز هذه اليد عن تصحيح أو علاج الأزمات أو الإنحرافات التي تلحق بالأسواق ، مما يؤكد على ضرورة تدخل الدولة بسياسات فعالة وقوية لتنظيم الأسواق وضمان تصحيح إختلالها ، وتحقيق درجة عالية من التوظيف .

\*\*\*\*\*





# الفصل الثانى تأثير الاحتكار على الأسواق





## الفصل الثانى

### تأثير الاحتكار على الأسواق

يختلف هيكل السوق من صناعة الى أخرى ، حيث توجد منتجات تسود فيها المنافسة الكاملة ، كما أن هناك أسواق تبتعد عن المنافسة الكاملة لتقترب بدرجات متفاوتة من الاحتكار .

وتقسم النظرية الاقتصادية الأسواق تبعاً لهياكلها الى ستة أنواع على

النحو التالى : (١)

١ - أسواق المنافسة الكاملة ، وتتميز بكثرة عدد البائعين وتجانس منتجاتها .

٢ - أسواق المنافسة الاحتكارية ، وهى أسواق تتميز بكثرة عدد البائعين وتنوع منتجاتهم .

٣ - أسواق إحتكار القلة البحت ، وتتميز بقلة عدد البائعين وتجانس منتجاتهم .

---

1 - Fritz Machlup , "Monopoly and Competition" , Aclassification of Market Positions, American Economic Reviews, september, 1937, P 445

٤ - أسواق إحتكار القلة مع تنوع المنتج، وتتميز بقلة عدد البائعين وتنوع منتجاتهم.

٥ - أسواق الاحتكار الثنائي، وهي أسواق لا يوجد بها سوى بائعين فقط .

٦ - أسواق الاحتكار البحت أو المطلق، وهي أسواق بها بائع واحد فقط.

ونظراً لتعدد أشكال الاحتكار فقد إنقسم الاقتصاديين الى فريقين، الأول يعتمد على نظرية الاقتصادى شومبيتر المسماة "بالتدمير الخلاق"، والثانية تركز على فرضية أن وجود المنافسة فى السوق هي شئ جيد فى حد ذاتها وبالتالي يجب دعمها وإيجاد المناخ الملائم لها فى السوق .

ونقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول : كيف نقيس درجة الاحتكار فى الأسواق؟

المبحث الثانى : تأثير الاحتكار على كفاءة الأسواق

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للاحتكار والممارسات الاحتكارية.

## المبحث الأول

### كيف نقيس درجة الاحتكار في الأسواق؟

يتبين من الأنواع المختلفة لهياكل السوق تداخل عنصرى المنافسة والاحتكار ولكن بدرجات متفاوتة ومن صناعة الى أخرى ومن سوق الى أخرى ومن سلعة الى أخرى ، وبذلك كان إهتمام النظرية الاقتصادية التوصل الى مقياس لتحديد درجة الاحتكار السائد فى السوق .

فقد وضعت النظرية الاقتصادية عدداً من المقاييس التى يمكن عن طريقها التعرف على درجة الاحتكار فى السوق ، وكانت أهمها هى مقياس نسبة العرض الكلى ، ومقياس عدد البائعين ، ومقياس مقارنة الثمن بالتكلفة الحدية ، وهو ماسننتاوله بالتوضيح فيما يلى :

#### أولاً : مقياس نسبة العرض الكلى :

يربط هذا المقياس بين حجم أو نسبة سيطرة المنشأة على السوق ودرجة المنافسة السائدة فى هذا السوق ، فهو مقياس يحدد النسبة التى يتحكم فيها منتج واحد أو قلة أو مجموعة من المنتجين فى العرض الكلى لسلعة معينة فى السوق .

ويعتقد أنصار هذا المقياس بوجود علاقة طردية بين حجم المنشأة أو نسبة سيطرتها على السوق وبين غياب المنافسة عن هذا السوق .



ورغم أهمية هذا المقياس في تحديد درجة التركيز في صناعة ما ،  
 إلا أنه يأخذ عليه عدم ملائمته لقياس درجة الاحتكار بموضوعية ، فقد  
 تتحكم منشأة واحدة مثلاً في نسبة كبيرة من العرض الكلي لسلعة معينة في  
 السوق ، ورغم ذلك لا يكون لها القدرة على التحكم في الأسعار ، وذلك لأن  
 الطلب على هذا المنتج يكون أقرب ما يكون الى المرونة النهائية ، وبذلك  
 لا يكون لمثل هذه المنشأة أى قوة إحتكارية ، وفي المقابل قد تسيطر منشأة  
 واحدة على نسبة صغيرة من العرض الكلي لسلعة ما ، ومع ذلك تتمتع  
 بسلطة إحتكارية في سوق هذه السلعة لأسباب كثيرة منها التمتع بالحماية من  
 منافسة المنشآت الأخرى ، بسبب إرتفاع نفقات نقل منتجات هؤلاء المنافسين  
 الى سوق تلك المنشأة. (١)

ويتطلب إستخدام هذا المقياس دراسة كل حالة على حدة من حيث  
 نوع النشاط ، وحجم السوق ، وطبيعة العملية الإنتاجية ، وتجربة الشركات  
 المماثلة في الدول الأخرى ، والنظر الى المناخ التنافسى في السوق المحلى  
 بصفة عامه .

## ثانياً :مقياس عدد البائعين:

لما كانت درجة الاحتكار تتزايد مع قلة عدد البائعين والعكس صحيح، فإن هذا المقياس يضع رقماً قياسياً لدرجة الاحتكار ، وهو عبارة عن مقلوب عدد البائعين المتنافسين في السوق ، وهذا المقياس يعطى قيماً تتراوح بين الواحد الصحيح في حالة الاحتكار التام وبين الصفر في حالة المنافسة الكاملة، حيث يتوفر في السوق عدد لانهاى من البائعين والمشتريين .

ورغم أهمية هذا المقياس ، الا أنه لا يحدد بدقة درجة الاحتكار أو المنافسة الموجودة في السوق ، فقد تكون هناك درجة كبيرة من الاحتكار رغم أن عدد البائعين كبير في صناعة ما ، وذلك اذا تحكم منتج أو بائع واحد أو اثنان أو مجموعة فى نسبة كبيرة من إجمالى عرض الصناعة ، وهو ما يعطى ميزة للمقياس الأول .

## ثالثاً :مقياس مقارنة الثمن بالتكلفة الحدية :

وهو ما يعرف بمقياس لرنر Lerner Index : وتقوم فكرة هذا المقياس على مقارنة الثمن السائد في السوق للسلعة محل الاحتكار بالتكلفة الحدية لإنتاجها ، حيث يقيس درجة الاحتكار كمايلي: <sup>(١)</sup>

1 - Harberger A., "the measurement of waste " , the American economic review, papers and proceeding of the American economic association, 1964, Vol, 54, pp, 58 .

- Schwartzman D., " The Burden og Monopliy " Journal of Political Economy, 1960, Vol. 68 No, 6 P 627

$$\text{درجة الاحتكار} = \frac{\text{الثمن} - \text{التكلفة الحدية}}{\text{الثمن}}$$

- ويتراوح مؤشر لرنر بين صفر وواحد ، وتشير الأرقام الأكبر الى درجة إحتكار أعلى .

- وقد إعتد هذا المقياس على رصد قدرة المحتكر على رفع سعر المنتج عن تكلفته ، وعلى سبيل المثال اذا كانت التكلفة الحدية للمنتج ٤ جنيه وسعره ١٠ جنيه فان مقياس لرنر هو :

$$\text{درجة الاحتكار} = \frac{10 - 4}{10} = 0,6$$

-- ويتطلب حساب مقياس لرنر القدرة على قياس التكلفة الحدية ، وكذا يجب أن يشير السعر الى نوعية ثابتة من الجودة ، حيث يؤثر تغيرها على تغير السعر وتعد هذه من صعوبات القياس ، كما أن هذا المقياس يقوم بحساب القدرة الاحتكارية لشركة واحدة ، مما يتطلب مجهوداً كبيراً لحسابه للسوق ككل .

وينظر التحليل الاقتصادي الى هذا المقياس على أنه مقلوب معادلة مرونة الطلب ، أى أن مقياس درجة الاحتكار لا يختلف عن

مقلوب معادلة مرونة الطلب الا في إحلال التكلفة الحدية محل الإيراد الحدى .

الا أن لرنر يرى أن المساواة بين مقياس درجة الاحتكار ومقلوب مرونة الطلب قد لا تتحقق في الحياة الواقعية ، حيث قد لا يتعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية في بعض الحالات ، مثل الحالة التى لا يسعى المنتج فيها الى تحقيق أقصى ربح ممكن ، وذلك بأن يركز على بعض الجوانب الإجتماعية عند تقرير السعر والكمية المنتجة.<sup>(١)</sup>

فقد يبيع المنتج المحتكر سلعته في بعض الحالات بسعر أقل من السعر الاحتكارى ، كما في حالة السلع والخدمات الإجتماعية التى تباعها الحكومة ، وقد يبيع المنتج المحتكر سلعته في بعض الحالات الأخرى بسعر أعلى من السعر الاحتكارى مثل حالة السلع التى تعتبر ضاره صحياً بالمجتمع، كما قد لا يستغل المحتكر قوته.

---

1 - Abba A Lerner, " Essqys In Economic Analysis " Chicago, 1952 . PP 27-28



الاحتكارية ويقوم برفع الأسعار ويزيد أرباحه عن حد معين تفادياً  
 لإثارة المستهلكين وتجنباً للسلطات الحكومية وقيامها بالتدخل للحد  
 من قوته الاحتكارية ، وكذلك منعاً لإغراء المنشآت الأخرى للدخول  
 الى السوق ومنافسته تحت إغراء الأرباح الاحتكارية التي يحققها ،  
 ولتفادي تلك الإنتقادات يرى لرنر إمكانية استخدام مقياس  
 مقارنة الثمن بالتكلفة لتحديد درجة الاحتكار وليس مقلوب مرونة  
 الطلب.<sup>(١)</sup>

\*\*\*\*\*

## المبحث الثانى

### تأثير الاحتكار على كفاءة الأسواق

نتناول فى هذا المبحث دراسة التأثير الذى يخلقه الاحتكار على كفاءة الأسواق والذى يدفع العديد من الاقتصاديين الى السعى للحد منه وحفز المنافسة فى المقابل ، وهو ما يطرح التساؤل التالى : لماذا ينظر الى الاحتكار على أنه رمز لعدم الكفاءة فى تخصيص الموارد ؟ فى حين ينظر الى المنافسة على أنها الحل الأمثل لعمل الأسواق .

ويتطلب بحث تأثير الاحتكار على كفاءة الأسواق تناول تأثير الاحتكار على مصلحة المستهلك وخفض كفاءة توزيع الموارد ، وكذا تأثير الاحتكار على التركيز الصناعى ، ثم الآثار الاقتصادية للإحتكار والممارسات الاحتكارية وذلك على النحو التالى :

#### أولاً: تأثير الاحتكار على المستهلك وخفض كفاءة توزيع الموارد:

يرجع الأساس العلى لبيان تأثير الاحتكار فى الأسواق وعلى المستهلك الى نظرية " التكاليف الإجتماعية للإحتكار " للاقتصادى POSNER .

وترتكز فكرة التكاليف الإجتماعية بشكل مبسط على أنه نتيجة للمركز الاحتكارى فى السوق فيكون للمحتكر القدرة على رفع الأسعار عن

معدلها الطبيعي في سوق تنافسية (تحقق معدل الربح المتعارف عليه والذي يمكن المنتج من الاستمرار في الإنتاج)، وينتج عن هذا الإرتفاع تحمل المستهلك بتكاليف إضافية تمثل الفارق السعري بين السعر الطبيعي للسلعة والسعر الاحتكاري للسلعة ، حيث وجد Posner أن هناك علاقة طردية بين التكاليف الإجتماعية والفارق السعري بين السعر الطبيعي للسلعة في سوق تسودها المنافسة والسعر الاحتكاري للسلعة في سوق يتحكم فيه محتكر أو محتكرين ، ومن ثم يترتب على ذلك سوء تخصيص الموارد ، والتأثير السلبي على كمياتها المعروضة للبيع نتيجة ذلك.<sup>(١)</sup>

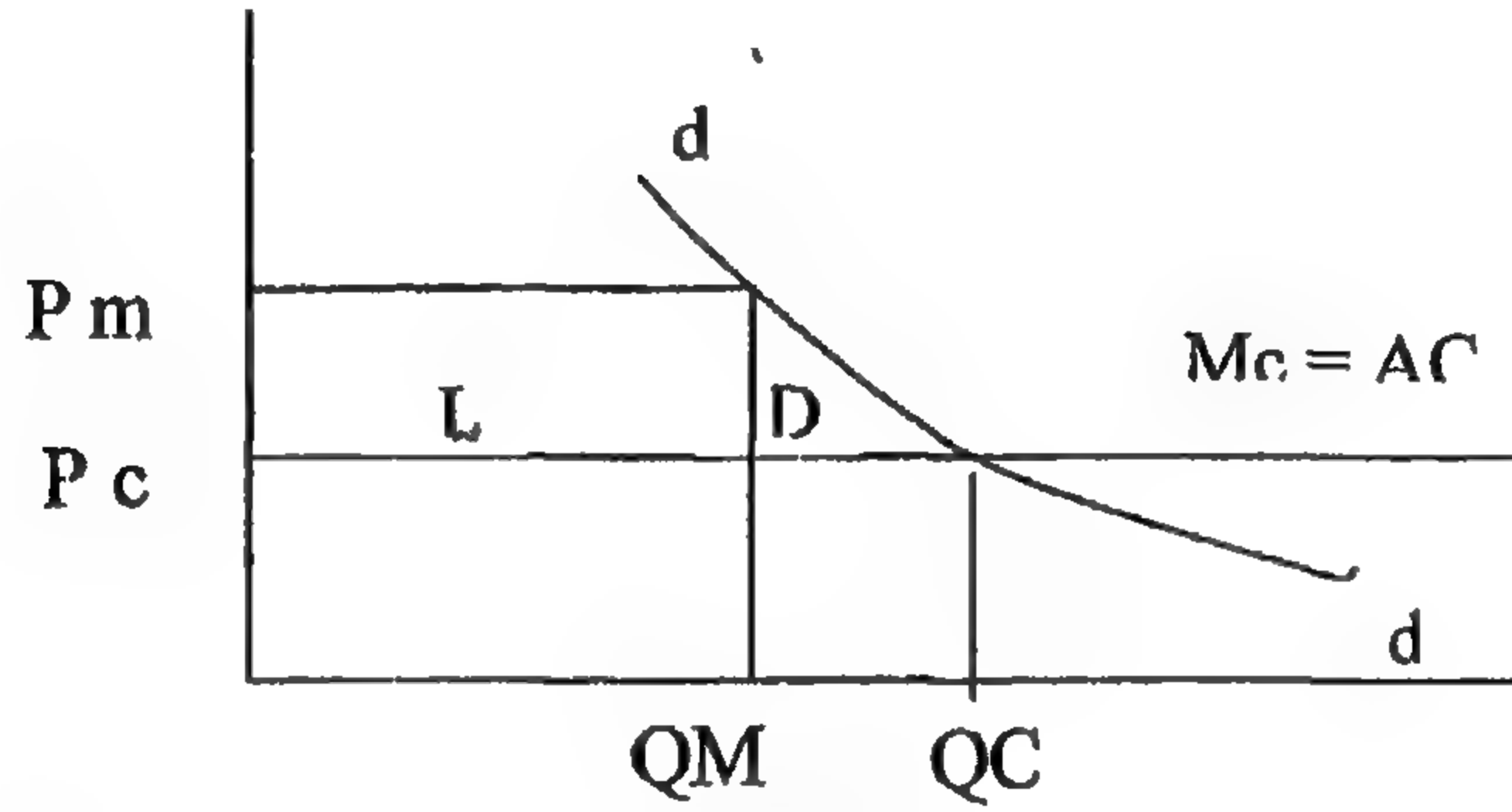
فإذا كان الاحتكار قانوني تقره الدولة نتيجة إنتهاجها سياسة حمائية للاقتصاد ففي هذه الحالة يتم تخصيص الموارد وفقاً لربحية المنتج المحتكر، مما يسفر عنه الإخلال بمتطلبات الإنتاج في مجالات أخرى ، أما إذا كان الاحتكار غير قانوني (الحصول على امتياز سلعة ما من خلال إسغلال فساد الإداريين) فإن ذلك سيؤدي الى تحويل جزء من رأس المال الى قنوات الرشوة والفساد بدلا من التطوير والإنتاج .

ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال الشكل التالي :

---

1 - Posner R., "the social costs of monopoly and regulation" , Journal of political economy , 1975 , vol. 83, No:4 P. 12

الشكل رقم (١) يوضح  
التكاليف الاجتماعية للتسعير الاحتكاري



- حيث " D " : هي التكلفة الضائعة وتستخدم لقياس التكلفة التي يتحملها المستهلك ولا يحصل عليها المنتجون في صورة أرباح نظراً لإرتفاع الأسعار فوق المستوى التنافسي " PC " .
- وتمثل " L " التكلفة الزائدة التي يتحملها المستهلك وتتطابق مع زيادة العائد للمنتجين عند البيع بالسعر الاحتكاري " Pm " .
- وقد تم توظيف عدد من المعادلات لحساب التكلفة الاجتماعية للإحتكار على الاقتصاد الأمريكي خلصت الى :  $C = D + L$  حيث :
  - $C$  = التكلفة الاجتماعية للإحتكار
  - $D$  = التكلفة الضائعة.
  - $L$  = التكلفة الإضافية التي يتحملها المستهلك



وبتوظيف هذه المعادلات على الاقتصاد الأمريكى تبين أن التكلفة الإضافية التى تحملها المستهلك فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ و التى تعادل " L " مثلت ٣,٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى حين مثلت التكلفة الإجتماعية للإحتكار " C " نحو ٣,٤% من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى فى نفس العام ، الأمر الذى يدعم فرضية أن غياب شروط المنافسة فى السوق تحمل المستهلك تكاليف إضافية ، كما تحرم المجتمع من إعادة توظيف موارده (رأس المال - العمل) بشكل أمثل يمكنه من إستمرار عملية النمو بشكل لا يضر بالمستهلكين ومستوى المعيشة الخاص بهم .

فى ضوء ما تقدم نجد ضعف حجة الاقتصاديين أنصار الإحتكار والذين اعتمدوا فى فكرتهم على نظرية الاقتصادى شومبيتر المسماة بنظرية "التدمير الخلاق" والمقصود به ان الإحتكار ينتج عن رأس مال كبير يؤدى الى مزيد من الإبتكارات والتطوير فى المنتج المحتكر ، مما يدفع المنتجين غير القادرين على التطوير الى الخروج من السوق (التدمير) ويقوى المركز الاحتكارى للمحتكر ، مما يمكن من المزيد من التطوير فى المنتج وبالتالي الوصول الى الإنتاج بأقل تكلفة ممكنه ، وهو ما يساعد على حسن تخصيص وإستغلال الموارد، وكذا خفض السعر النهائى للمنتج، وهذه هى المرحلة التى تلى التدمير وأسماءها شومبيتر " التدمير الخلاق " نظراً لخلقها مناخ مثالى للعمل فى السوق وتعود بتأثير إيجابى على المستهلك.<sup>(١)</sup>

1 - De Arayjo J., " Contestibility and economic integration in the western hemisphere " SICE, foreign trad information system 1999, OAS trade unit , several pages .

## ثانياً : تأثير الاحتكار على التركيز الصناعي :

استقرت الإختلافات الفكرية للاقتصاديين على ترجيح بعضهم ضرورة التصدي للإحتكار في السوق والسماح للمنافسة بالعمل بالشكل الذى يتلافى سوء تخصيص وإستغلال الموارد وتحميل المستهلك تكاليف إضافية، ومن ثم بدأت الدراسات الاقتصادية فى السعى نحو تحديد الملامح الرئيسية للإحتكار وكيفية قياسه ، وهنا ظهرت الدراسات المتعلقة بالتركز الصناعي . فعند تقدير ما إذا كان على الحكومة أن تتدخل فى أحد الأسواق ، فإن الاقتصاديون يحتاجون الى مقياس كمى لمعرفة مدى القوة فى السوق ، ويعنى تعبير قوة السوق درجة سيطرة مؤسسة واحدة أو عدد قليل من المؤسسات على السعر وقرارات الإنتاج فى صناعة ما، وقد وجد أن أكثر أدوات قياس القوة فى السوق شيوعاً هى نسبة التركيز الصناعي ، والتي تعرف بأنها النسبة المئوية لإجمالى المخرجات الصناعية.<sup>(١)</sup>

وتشير معدلات التركيز الصناعي الى التوصيف الهيكلى لقطاع أو صناعة ما ، وهى مؤشرات تعكس الدرجة التى يكون منتج هذا القطاع تحت سيطرة عدد محدود من الشركات أو المنتجين الكبار، وقد وجد الاقتصاديون أن هناك علاقة طردية بين معدلات التركيز فى السوق ودرجة الاحتكار وكذا القوة السوقية .

١ - بول سامويلسون وويليام بوردهاوس - الاقتصاد - المرجع السابق - ص ١٩٧ .

وفى ضوء الصعوبات التى واجهها الاقتصاديون فى قياس القوة الاحتكارية فى الأسواق الى السعى نحو إيجاد مقياس أكثر بساطة يمكن حسابه بشكل دورى فى مختلف الصناعات بهدف وضع الخطط التنموية ورسم السياسات فى مختلف القطاعات الاقتصادية ، فقد تنوعت هذه المقاييس ما بين مؤشرات لقياس حجم المنشأة وتوزيعها الجغرافى الى أن توحدت هذه المقاييس فى مقياس واحد هو التركيز الصناعى ، وكان يشار إليه على أنه التركيز السوقى أو التركيز الاقتصادى .

وتعد أيسر طرق قياس التركيز الصناعى من خلال معدل التركيز لأكبر أربعة شركات عاملة فى السوق ، وفى بعض الأحيان تقاس لأكبر ٨ أو ١٠ أو ٥٠ شركة عاملة فى السوق ، والتي أثبتت أن هناك علاقة متشابكة بين الاحتكار ومعدلات التركيز الصناعى .

فالشركات الكبيرة تحصل على نصيب ملحوظ فى السوق من خلال تمتعها بوفرات الحجم (حيث تتخفض تكلفة الوحدة المنتجة نتيجة إرتفاع معدلات الإنتاج) وتخصص العمالة والماكينات (نظراً لطول فترة الإنتاج مما يساهم فى كفاءة أداء المهام الخاصة بالإنتاج)، بالإضافة الى توافر حلول عديدة للتصدي لآية مشكلات قد تعترض الإنتاج وذلك على خلفية الخبرة الإنتاجية لهذه الشركات .

وقد اهتم التحليل الاقتصادي بكيفية الاسترشاد بالطريقة التي تركز على هيكل السوق ، وتعتمد على تحديد أنصبة المنشآت في السوق ، حيث يتم التعرف على هذه الأنصبة للمنشآت ، بحيث أنه إذا تعدى نصيب منشأة نسبة معينة تكون هذه المنشأة محتكرة مما يتطلب تدخل السلطات المنظمة للمنافسة لتقليل سيطرتها على السوق.

وتتميز هذه الطريقة بأنها تستخدم معايير كمية وبطريقة محايدة للجميع ، الا أنه يعاب عليها أن النسبة التي تحدد كحد فاصل بين المنافسة والاحتكار قد تكون تحكمية وتثير خلافات كبيرة.<sup>(١)</sup>

ويعتبر مقياس Herfindahl Index الأكثر شيوعاً ، حيث يقيس درجة التركيز في الصناعة اعتماداً على مجموع مربعات أنصبة الشركات العاملة فيها ، وهو ما يوضحه الشكل التالي:<sup>(٢)</sup>

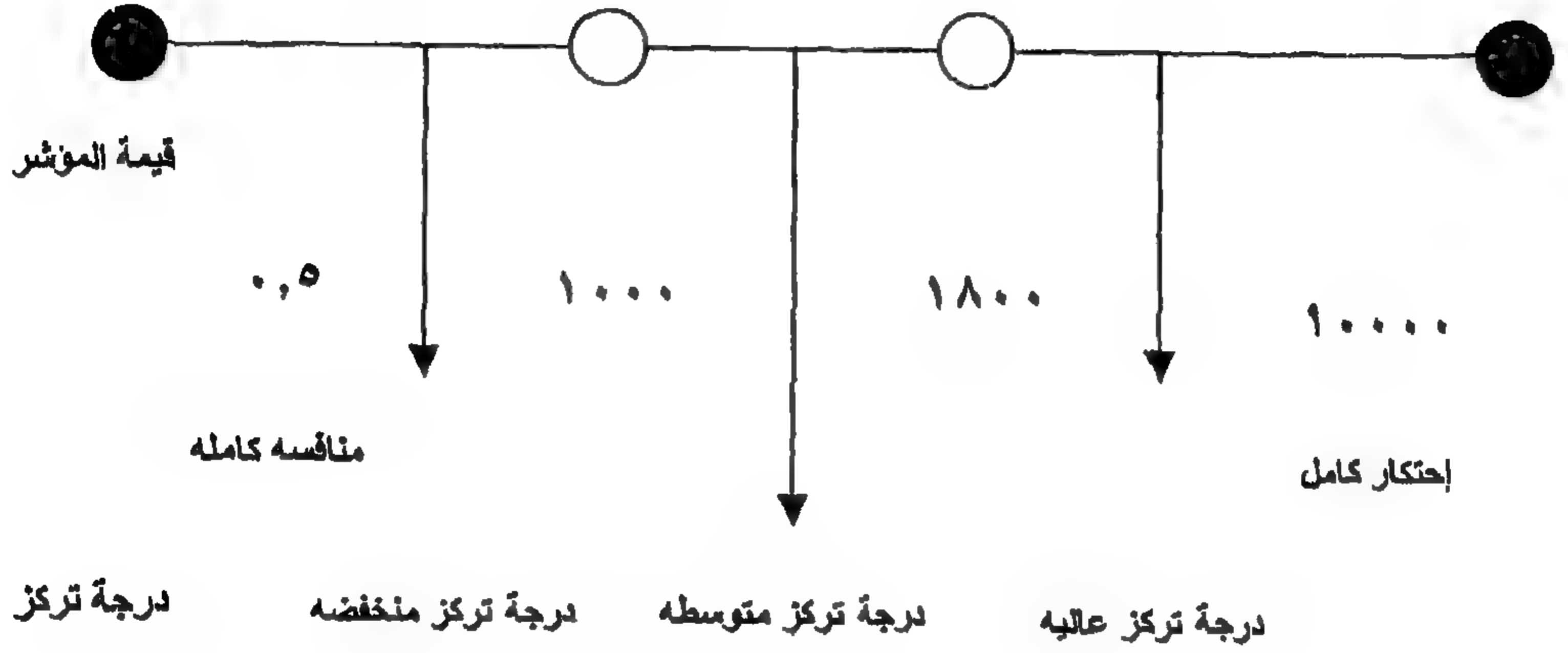
- 
- ١ - مغاوري شلبي - المرجع السابق - ص ٤١
  - ٢ - د . مغاوري شلبي - حماية المنافسة ومنع الاحتكار - كتاب الاهرام الاقتصادي - العدد ٢١٢ يوليو ٢٠٠٥ - ص ١٢



## شكل رقم (٢) يوضح

مؤشر التركيز في الأسواق طبقا لمقياس HHI

(١٠٠٠٠)



من ناحية أخرى فإن ما سبق ينتج عنه تنامي الحصة السوقية للشركات الكبيرة ، وتساهم عملية المنافسة في خروج الشركات الأقل كفاءة من السوق ، كما أنه نظرا لكبر حجم الشركات المتبقية وخبراتها فإن ذلك يخفض من تكاليف إنتاجها ، وهو ما يزيد من عوائد الدخول الى الأسواق مما يعيق تعرض هذه الشركات لمنافسة مستقبلية تهدد وضعها المسيطر في السوق ، وبذلك يرتفع التركيز الصناعي في هذا السوق .

وللحفاظ على المكانة المتميزة التي حققتها الشركات المسيطرة على السوق فإنها تبدأ في إنتهاج السلوك الاحتكاري من حيث فرض منافسة سعرية وغير سعرية في السوق حتى تتأكد من انحصار المنافسة بينها وبين عدد قليل من الشركات العاملة في نفس المجال ، وفي هذه الحالة تقوم هذه الشركات بالدخول في اتفاقات أو عمليات دمج وإستحواذ فيما بينها لتعزيز وضعها الاحتكاري مما يزيد من درجة التركيز الصناعي .

لذا فإن عملية المنافسة الحرة التي تؤدي إلى بقاء الأكثر كفاءة في الأسواق تعد عملية مؤقتة وتنتهي عندما يسيطر عدد محدود من الشركات على حصة سوقية مرتفعة (أي زيادة معدل التركيز الصناعي)، وهنا تأخذ المنافسة شكل مختلف فبدلاً من توجيهها لمصلحة المستهلك من خلال طرح منتج منخفض التكلفة ومرتفع الجودة فإنها تتوجه لطرد الشركات المنافسة من السوق ، وهو السلوك الاحتكاري الذي يزيد من حدة التركيز الصناعي ، وتستمر هذه الحلقة إلى أن يتوافر عامل خارجي يعترضها ( تشريع يمنع الاحتكار - دخول شركة عملاقة متعددة الجنسيات في السوق .. ) .

ومن هنا كان التطور في معالجة الأوضاع الاحتكارية ، حيث لم يعد الحجم الكبير مجزماً في حد ذاته ، وإنما المجرم هو إساءة إستغلال هذا الحجم للاضرار بالآخرين سواء كانوا مستهلكين أو منافسين حاليين أو متوقعين. <sup>(١)</sup>

١ - د . عبدالفتاح الجبالي - الاحتكار والمنافسة في السوق المصري - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - مجلة أحوال مصرية العدد (١٢) - القاهرة ٢٠٠١ - ص ٣٦

ولاتهتم هذه الطريقة بنصيب المنشآت في السوق ، وإنما تركز على سلوكها ، حيث تهتم بتصرفات الشركات في السوق من حيث إبرام اتفاقات فيما بينها لتقديم منتجات بكميات معينة أو بسعر معين أو لتقاسم الأسواق أو لتقسيم المستهلكين جغرافياً فيما بينها ، حيث أن هذه التصرفات تعتبر مضادة للمنافسة وتستوجب تدخل السلطات الحكومية المسؤولة لمعاقبة هذه المنشآت .

وتتميز هذه الطريقة بأنها لا تجرم الاحتكار في حد ذاته ولكن تجرم سوء استغلال هذا الاحتكار للأضرار بالغير أو لتحقيق أرباح غير عادية ، وهو ما يتطلب جهاز رقابي على درجة كبيرة من الخبرة حتى يستطيع الاستدلال أو كشف سلوك هذه المنشآت وكشف الإتفاقات المبرمة بينها ، وهي في الغالب لا تكون مكتوبة. (١)

\*\*\*\*\*

## المبحث الثالث

### الآثار الاقتصادية للإحتكار والممارسات الاحتكارية

أوضحنا فيما سبق أن الاحتكار تتفاوت درجاته في السوق ، وأنه أحياناً يصل الى درجات عالية ، وأن هذا الاحتكار يرتبط في الغالب بترتيبات معينة بين المنشآت بهدف زيادة سيطرتها أو لإستغلال وضعها المسيطر بالفعل على السوق ، كما أن بعض الممارسات الاحتكارية قد تحمل في طياتها تكاليف وفوائد في ذات الوقت .

وسبق أن أوضحنا أن هناك آراء تدافع عن الاحتكار وترى أن له مزايا تتمثل أهمها في أنه يحقق وفورات الحجم الكبير ، وأنه قد يحفز على التقدم التكنولوجي وذلك عندما تتوفر للمحتكر أرباح تمكنه من الانفاق على البحث والتطوير والإبتكارات ، وفي مقابل ذلك فإن هناك جدلاً حول حقيقة ذلك ، حيث يرى رأى آخر أن الاحتكار قد يحفز على التقدم الفنى والإبتكار نتيجة تحقيق أرباح كبيرة، ولكنه قد يحد أو يمنع النشاط الإبتكارى ، حيث أن المحتكر قد لا يسعى للتجديد والإبتكار نتيجة ضمان السوق بسبب وضعه الاحتكارى .

والسؤال الذى يطرح نفسه في هذا الإطار هو هل من الحكمة أن يعطى المجتمع الفرصة لقيام الاحتكارات إنطلاقاً من أن الاحتكار يحقق



وفورات فى الإنتاج، وأنه يشجع على التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ويزيد من قدرة الشركات على المنافسة الدولية بما يزيد من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع فى النهاية؟ أم أنه من الحكمة أن يضع المجتمع ضوابط تحول دون تكوين الاحتكارات لأنها تضر بالمنافسة بما ينعكس على المستهلك والمنتج بطريقة سلبية؟

وتفاوتت الإجابة على السؤال السابق ، حيث يرى البعض تجريم الاحتكار والكيانات الكبيرة ، ويرى البعض الآخر عدم تجريم الاحتكار أو الكيانات الكبيرة وإنما تجريم إساءة إستغلال هذا الاحتكار للقيام بممارسات ضارة بالمنافسة أو المتنافسين .

ونوضح فيما يلى الآثار الاقتصادية للإحتكار على وفورات الإنتاج ، والتقدم الاقتصادى ، وعلى الرفاهية الإجتماعية:<sup>(١)</sup>

#### ١ - آثار الاحتكار على وفورات الإنتاج :

يخلص أصحاب المدرسة الهيكلية الى أن هناك علاقة طردية بين حجم المنشآت وتراجع المنافسة فى السوق ، فكل حجم المنشآت يؤدى الى قلة الكفاءة الاقتصادية ، مما يوجب فرض حظر على تجاوز المنشآت فى السوق لحجم معين .

وعلى النقيض تأتي مدرسة شيكاغو الليبرالية ومدرسة السياسات الصناعية ، حيث ترى الأولى أنه لولا الحجم الكبير للمنشأة لاختفت الوفورات الإنتاجية وفوائد التوسع في الإنفاق على البحوث ، في حين ترى الثانية ضرورة تدعيم الحجم الكبير للمنشآت لزيادة القدرة على المنافسة دولياً وتجاوز ضيق الأسواق المحلية .

ومع ذلك فإن التحليل الاقتصادي ينتهي الى أن وفورات الإنتاج ليست بالضرورة مرادفاً للطاقات الإنتاجية الكبيرة التي تكون مصاحبة للإحتكار ، كما أن الحجم الأمثل للمنشآت الكبرى ليس نتيجة فقط للتوسع في الطاقة الإنتاجية وتحقيق وفورات الإنتاج ، ولكن هذا الحجم الأمثل للمنشأة هو نتاج حسابات اقتصادية تأخذ في إعتبارها عوامل كثيرة ، أهمها في الواقع الحصول على الأرباح الاحتكارية أو زيادتها الى أقصى حد ممكن .

الا أنه يجب التأكيد في النهاية الى أن الركون الى آراء تلك النظريات وترك الواقع يمثل خطأ كبير ، فعلى سبيل المثال هناك آثار للتكنولوجيا الحديثة في تحقيق وفورات الإنتاج التي ليس لها علاقة بحجم المنشأة ، كما أن هناك منشآت كبيرة لم تتمكن من الدخول الى الأسواق العالمية ، كما أن هناك شركات متخصصة قد

نمت وتوسعت من خلال الإستثمار فى البحث والتطوير ، كما فى حالة سنغافورة والسويد النى توسعت شركاتها عن طريق التصدير .

## ٢ - أثر الاحتكار على التقدم الاقتصادى:

لم تقدم النظرية الاقتصادية رأياً قاطعاً بشأن أثر الاحتكار على التقدم الاقتصادى ، وذلك لأن هذا الأثر ليس واحداً فى جميع الأحوال ، فالاحتكار قد يكون ضرورى لتحقيق هذا التقدم فى بعض الأحوال، ولكن فى الحالات الأخرى تكون آثار الاحتكار آثار اقتصادية سلبية.

ولكن اذا فرض وتم التسليم بأن الاحتكار شرط ضرورى لتحقيق التقدم الاقتصادى فى مجال معين فإن هذا يتضمن أيضاً أثر آخر فى نفس المجال ، وهو أنه بالرغم من أن الاحتكارات القائمة قد تكون قادرة على الابتكار وتحقيق التقدم الاقتصادى ، الا أن وجودها كمحتكر فى هذا المجال قد يحد أو يحول دون دخول منشآت إنتاجية أخرى محتملة قد تكون أكثر قدرة على الابتكار وتحقيق التقدم الاقتصادى .

## ٣ - أثر الاحتكار على الرفاهية الإجتماعية:

كلما قلت درجة المنافسة وإتجه السوق نحو الاحتكار إتجهت الأسعار الى الإرتفاع ويقل الإنتاج مقارنة بحالة المنافسة الكاملة ، كما تزيد صعوبة الدخول الى الأسواق وتبلغ أقصاها فى حالة

الاحتكار المطلق، وهو ما يؤكد على أن سلوك المحتكر يترتب عليه خسارة في فائض المستهلكين وفي فائض المنتجين . ويمكن إرجاع هذه الخسارة الى :

- إنخفاض مستوى الإنتاج وإرتفاع مستوى الأسعار .
- إقامة أحجام إنتاج غير كفاء .
- وجود بعض الضياع بسبب الإنفاق على الإعلان وتعديل وتصميم السلعة.

وعلى الرغم من الآثار الاقتصادية للإحتكار السابق توضيحها ، الا أن الواقع يعكس تعدد الآثار الاقتصادية للإحتكار والتي تلحق الأضرار بالمستهلكين والمنتجين وبالاقتصاد القومى عموماً ، والتي يمكن حصرها فيمايلي: <sup>(١)</sup>

- إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج محل الاحتكار ، وإمتداد الأثر السلبي للإحتكار الى النشاط الإنتاجي وإنعكاس ذلك أيضاً على أسعار السلع النهائية .
- التحكم فى عرض السلعة فى السوق وإفتعال الأزمات ، مما يشوه جانبى العرض والطلب ويؤثر على الأسعار وسلوك المستهلكين ، حيث قد تزيد الكميات التى يطلبونها رغم إرتفاع الأسعار .

---

١ - للمزيد من التفاصيل راجع :  
 - المجالس القومية المتخصصة - الاحتكار فى السوق المصرى وسبل مجابهته -  
 المجلس القومى للإنتاج - القاهرة ٢٠٠١ - ص ٧ .  
 - مغاوى شلبى - المرجع السابق - ص ٥٨



- زيادة إستياء وتضرر المستهلكين فى حالة قيام المحتكر بتحميل سلعة غير مرغوبة أو راكدة على سلعة أخرى مرغوبة ، وقد لا يستهلكها مما يعد إتلاف وإهدار للموارد .
- عدم إهتمام المحتكر بدرجة كافية بعملية تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى نشاطه .
- عدم الإهتمام من جانب المنتج المحتكر بمستويات الجودة ، وهو ما يحمل المستهلك بمنتجات أقل جودة أو منتجات معيبة فى بعض الأحيان ، ويقلل قدرة الاقتصاد الوطنى على المنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية .
- زيادة البطالة بين بعض التخصصات ، وذلك بسبب قيام المحتكر لصناعة معينة بإستخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال وموفرة للعمالة المتخصصة فى هذه الصناعة ، وهو ما يترتب عليه آثار إجتماعية واقتصادية سلبية.
- الأضرار بأصحاب المنشآت الصغيرة العاملين فى الصناعة محل الاحتكار.
- قيام المحتكرين بالتأثير على الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وذلك عن طريق العمل على إرساء الأطر التشريعية والتنظيمية التى تحافظ على وضعهم المسيطر ، وتحول دون تفكيك تلك الاحتكارات .

\*\*\*\*\*

## الفصل الثالث

الاحتكار في الاقتصاد المصري



## الفصل الثالث

### الاحتكار في الاقتصاد المصري

تأثرت أوضاع المنافسة والاحتكار في الاقتصاد المصري بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث ارتبطت أوضاع المنافسة والاحتكار في مصر بالتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد المصري سواء في مرحلة التخطيط المركزي وسيادة نمط القطاع العام ، ثم سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ثم تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو الخصخصة واعمال آليات السوق .

وتعد دراسة الاحتكار في الاقتصاد المصري هامة في ضوء اختلاف الظروف الدولية المحيطة بمصر و التي تحتم عليها الاندماج في الاقتصاد الدولي ، مما يزيد من فرض وضع إحتكاري في قطاع ما أو صناعة ما ، ومن ثم يجب الوقوف على الوضع الإحتكاري في مصر خلال هذه المرحلة الهامة التي يتزامن فيها نمو القطاع الخاص المحلي مع تراجع دور الدولة من جهة والمزيد من الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية من جهة أخرى .

ونقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :

- |                 |                                       |
|-----------------|---------------------------------------|
| المبحث الأول :  | تطور أوضاع المنافسة والاحتكار في مصر  |
| المبحث الثاني : | آليات خلق الاحتكار في الاقتصاد المصري |
| المبحث الثالث : | مظاهر الاحتكار في قطاع الأسمنت المصري |



## المبحث الأول

### تطور أوضاع المنافسة والاحتكار في مصر

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها أوضاع المنافسة في مصر إلى أربعة مراحل رئيسية تشمل مرحلة ما قبل الثورة، ثم مرحلة الثورة وما بعدها، ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادي، وأخيراً مرحلة الإصلاح الاقتصادي :

#### أولاً : مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢ :

تميزت هذه المرحلة باستمرار نمط الاحتكار السابق حيث تمتع محمد علي باشا بوضع المالك والزارع والصانع الوحيد في هذه المرحلة وكان تفسير ذلك أن اقتصاد مصر زراعي بالأساس ويحتاج إلى دولة مركزية لتنظيم عملية الري ، إلا أن القطاع الخاص في هذه الحقبة كان أيضاً له سيطرة نسبية على قطاع التجارة الخارجية ، حيث إقتصرت التجارة الخارجية بأكملها إستيراداً وتصديراً على المكاتب المملوكة للقطاع الخاص.<sup>(١)</sup>

وتمثل أهم ما يميز هذه الحقبة في سيطرة الأجانب على العديد من القطاعات لاسيما التجارة الداخلية وبعض الصناعات الإستهلاكية بشكل إحتكاري وإقتصر دور الدولة على الإشراف دون التدخل بشكل واضح في التخطيط والتنفيذ في هذه الصناعات ويمكن إبراز أهم ما تميزت به هذه الفترة في الآتي: (١)

- ١ - عدم وجود جهاز لمتابعة الأسعار العالمية على المستوى القومى .
- ٢ - إحتكار عدد من الشركات لاستيراد بعض السلع الأساسية في السوق المصرى .
- ٣ - ضعف جودة البيانات المتوافرة عن الاقتصاد المصرى خاصة إحتياجات السوق المصرى .
- ٤ - عدم وجود خطة قومية للنهوض بالصادرات المصرية حيث تركز نشاط الوسطاء والوكلاء التجاريين على الترويج للسلع الأجنبية فقط و التى عادة لم يتوافر لها بديل محلى .

### ثانياً : مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ :

ساهمت الأوضاع الاحتكارية في الاقتصاد المصرى خلال مرحلة ما قبل الثورة في إيجاد مناخ عام إتسم بعدم الإستقرار في شتى المجالات

---

١ - معهد التخطيط القومى - ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى - سلسلة قضايا التخطيط رقم ١٢٧ - سبتمبر ١٩٩٩ - ص ٣٧

بالدولة ( السياسية - الاقتصادية - الإجتماعية ) وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نتيجة إحتكار الرأسمالية الحاكمة لمختلف وسائل الإنتاج بالدولة رغم قيام هذه النخبة في الكثير من الأحيان بدور إجتماعي تمثل في تمويل دور الرعاية لغير القادرين في عدة مجالات (مستشفيات - دور الأيتام) ، إلا أن ذلك كان يتم في إطار إختياري أكثر منه إلزامي مما أثار طبقات الشعب الأقل في خلال هذه الفترة .

ولذا فإن قرارات ما بعد الثورة جاءت لكي تنقل ملكية عناصر الإنتاج من الرأسمالية الحاكمة إلى الدولة ، وبذلك إنتقل الاحتكار من أفراد إلى إحتكار دولة ، وكان من أهم قرارات هذه المرحلة هي قرارات التأمين والمصادرة ، وجدير بالذكر أنه خلال هذه المرحلة أرتبط دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي سياسيا بتوجهات الدولة في تدعيم الإستقلال السياسي و الاقتصادي وتحقيق تعبئة للموارد لمواجهة عنصر قصور التنظيم السابق بالنسبة لمجال الإستثمار ، وذلك نتيجة تخلى الإستثمار الخاص في المشاركة في عملية التنمية على الرغم من التسهيلات التي قدمتها حكومة الثورة له.<sup>(١)</sup>

وقد ترتب على ذلك قيادة الدولة عن طريق القطاع العام ادارة النشاط

الاقتصادي للدولة ، حيث نفذت برنامج التصنيع الأول الذي بدأ عام ١٩٥٧

---

١ - د . مغاوري شلبي - المرجع السابق - ص ٣٠٦ .

وتأسيس قاعدة إنتاجية واسعة للصناعات الثقيلة والصناعات المغذية ، وبذلك استمر تنامي القطاع العام و الذى بدأ بملكية حصص قابضة فى الشركات والتى شملت اختصاصاتها ممارسة بعض وظائف شركات الإستثمار القابضة لاسيما دور الوساطة المالية فى الائتمان طويل الأجل وبتأسيس الشركات وملكية وإدارة حصص ملكية الدولة بها .

وفى سبيل تنظيم علاقة الدولة بشركاتها التابعة صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى قام بتعميم نظام المؤسسات الاقتصادية ، بحيث تقوم المؤسسة العامة بدور الشركة القابضة فى علاقاتها بشركاتها التابعة ، وتم تحويل المؤسسات العامة الى مؤسسات نوعيه ، كما تم إلغاؤها والعودة الى نظام الهيئات العامة .

وقد أخذت سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى خلال هذه المرحلة من خلال القطاع العام ، حيث أصبحت الدولة تحتكر بشكل كامل المرافق العامة من كهرباء ومياه وغاز وإتصالات وسكك حديدية وطرق ، فوصلت سيطرة القطاع العام على القطاع الصناعى إلى حوالى ٧٠% ، وعلى أكثر من ٧٥ من قطاع البترول ومنتجاته ، وعلى أكثر من ٧٠% من قطاع المال والتأمين ، وعلى حوالى ٥٠% من الخدمات الإجتماعية ، وكان أقل القطاعات التى ساهم فيها القطاع العام هو قطاع الزراعة ، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته عن ١,٥% ، أما فى قطاع الصناعة فقد إحتكر القطاع العام

بعض الصناعات بالكامل مثل صناعة السكر بإعتباره من السلع الإستراتيجية ، كما إحتكر أكثر من ٩٩% من حجم انتاج الأسمنت والحديد والصلب ، والأسمدة ، والأدوية ، والغزل والنسيج .

وفى قطاع التجارة الداخلية إحتكرت الدولة التجارة والتوزيع ، حيث أصبح حوالى ٩٠% من جملة المبيعات فى قطاع التجارة يتم من خلال القطاع العام ، أما على مستوى التبادل التجارى مع الخارج ، فقد إحتكر القطاع العام الاستيراد من الدول المبرم معها إتفاقيات للتجارة والدفع لاسيما السلع الإستراتيجية (القمح -الدقيق - الذرة) ، ونفس الشئ بالنسبة للتصدير فقد إحتكر هذا القطاع تصدير السلع والمنتجات المصرية المطلوبة فى العالم الخارجى ( الأرز - الموالح - القطن الخام - الغزل - الأدوية - البترول الخام ومشتقاته) ، وقد زادت سيطرة الدولة بصورة واضحة خلال هذه المرحلة عقب حرب عام ١٩٥٦ ، حيث إرتفع نصيب القطاع العام فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٧% عام ١٩٥٣ ليصل الى ٥٢% عام ١٩٦٢/٦٣ فى ضوء غياب دور حقيقى للقطاع الخاص على الرغم من الإمتيازات التى قدمتها له حكومة الثورة.<sup>(١)</sup>

١ - للمزيد من التفاصيل راجع :

- د . سهير أبو العينين - المرجع السابق - ص ١٩ .  
 - د . إبراهيم العيسوى - ندوة مستقبل القطاع العام فى مصر - معهد التخطيط القومى - مايو ١٩٨٨ - ص ٣٤



وقد إرتبط إحتكار الدولة خلال هذه المرحلة بفرض سياسات سعرية صارمة حيث لم تسمح الدولة لشركات القطاع العام بحرية تحديد أسعار منتجاتها أو باتخاذ قرارات لتحديد حجم الإنتاج و الإستثمار ، وإنما كانت تخضع للتسعير الجبرى ، كما كانت مكبله بالعديد من القيود فى مجال حجم الإنتاج والعمالة و الإستثمار فى مقابل تمتعها بمعاملة تفضيلية من جانب الحكومة مقارنة بالقطاع الخاص ، وخاصة فيما يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج أو فيما يتعلق بالدعم المالى لهذه الشركات وذلك مثل تأجيل سداد الضرائب أو تقديم القروض الميسرة ، أو حظر رفض الشيكات التى تصدرها هذه الشركات بدون رصيد ، بالإضافة الى تمتع منتجات هذه الشركات بمعدلات حماية عالية أمام المنافسة الخارجية ، وذلك من خلال حظر أو فرض رسوم جمركية مرتفعة أو حصص أو قيود كمية وإدارية على المنتجات المثلثة المستوردة من الخارج ، وهو ماينتافى بصورة كاملة مع فكر ومفهوم المنافسة الاقتصادية مما أثر على العديد من الجوانب فى الاقتصاد المصرى ، خاصة فيما يتعلق بتشويه الأسعار ، وزيادة التركيز فى الأسواق ، والإنتاج بجودة وكفاءة منخفضة ، مما ترتب عليه إهدار للموارد الاقتصادية وتعرض الاقتصاد المصرى للعديد من المشاكل الاقتصادية التى مازالت أثارها باقية فى الاقتصاد المصرى حتى الآن .

### ثالثاً : مرحلة الانفتاح الاقتصادى :

بدأت مرحلة الإنفتاح الاقتصادى فى أولى خطواتها عام ١٩٧١ حيث شهدت مصر تحولات اقتصادية جديدة قوامها زيادة دور الإستثمار الخاص فى النشاط الاقتصادى مع التراجع التدرجى لدور الدولة ، وقد تبلورت هذه السياسة فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى أطلق عليه "قانون الإنفتاح الاقتصادى" وساهمت الدولة فى زيادة دور القطاع الخاص من خلال منح العديد من المزايا والحوافز الضريبية والائتمانية ، ومن خلال التمويل غير المباشر للإستثمارات الصناعية الكبيرة .

وقد مثلت هذه الفترة عودة الرأسمالية الخاصة للسيطرة على جزء هام من النشاط الإنتاجى ، ورغم ما كان متوقع من أن تحل الاحتكارات الخاصة محل إحتكار الدولة فى المجال الإنتاجى والصناعى إلا أن ذلك لم يحدث بالفعل للعديد من الأسباب تمثل أهمها: (١)

- عدم تقبل المجتمع لهذه التحولات وظهور اعتراضات واسعة على كافة الأصعدة .

- وجود مصالح مباشرة لقطاعات مختلفة مرتبطة بإحتكار الدولة وبالقطاع العام ، وهو ما خلق اتجاهها مضاداً من قبل بعض قطاعات المجتمع لعملية التحول الاقتصادى . وأدى إلى الحد من تزايد

معدلات تركيز رأس المال الخاص وبالتالي الحد من الإستمرار في تكوين المزيد من الاحتكارات الخاصة ، ومن ثم إستمر إحتكار الدولة والقطاع العام خلال هذه المرحلة .

ومنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي تلاحظ وجود إتجاه متزايد لتركيز رأس المال في الاقتصاد المصري وخاصة في القطاع الصناعي ، فقد قدرت القيمة المتراكمة التي عادت على الإستثمارات الصناعية الكبيرة من وراء الإنفتاح الاقتصادي بحوالى ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٦ ، وهو ما يعادل ٨٥% من إجمالى إستثمارات القطاع الخاص في القطاع الصناعي ، كما إرتفع نصيب الشركات الصناعية الكبرى التى تضم ٥٠٠ عامل فأكثر من حوالى ٥٦% من إجمالى الناتج الصناعى عام ١٩٨٤/٨٣ ليصل الى حوالى ٧٢% فى عام ١٩٩٣/٩٢ ، وإنخفض فى نفس الوقت نصيب الشركات والمنشآت الصغيرة التى تضم من ٢٥ الى ٥٠ عاملاً من ٥,١% الى حوالى ٠,٩% خلال نفس الفترة (١)

---

١ - للمزيد من التفاصيل راجع :

- د . سهير أبو العينين - المرجع السابق - ص ٢٢ .
- معهد التخطيط القومى - ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى - المرجع السابق - ص ٤٣
- د . مغاوى شلبى - المرجع السابق - ص ٣٠٩ .

كما تلاحظ أيضاً تضاعف عدد المنشآت الصناعية الكبيرة حوالى تسع مرات خلال الفترة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٩٦ ، فى حين تضاعف عدد المنشآت المتوسطة حوالى أربع مرات، وفى المقابل لم يزداد عدد المنشآت الصغيرة الا بمقدار الضعف خلال نفس الفترة ، وهو مايوضح الإتجاه العام نحو التركيز الرأسمالى فى الاقتصاد المصرى ، وهو إتجاه تزايد بقوة خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادى والخصخصة .

#### رابعاً : مرحلة الإصلاح الاقتصادى :

بدأت هذه المرحلة عام ١٩٩١ من خلال تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى التى استهدفت أعمال آليات السوق ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال برنامج الخصخصة وإعادة تنظيم القطاع العام من خلال القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ الذى تضمن الآتى:<sup>(١)</sup>

- ١ - إحلال هيئات القطاع العام بالشركات التابعة بما يؤدى إلى خفض حصة الشركات وحق تقرير بيع كل أو بعض أسهم الشركات التابعة بما يؤدى إلى خفض حصة الشركة القابضة وبنوك القطاع العام فى رأس المال عن ٥١ % .
- ٢ - خفض تركيز رأس المال وتوسيع قاعد الملكية .

---

١ - د . عبدالحكيم جمعه - دور الاستثمار الخاص فى الإصلاح الاقتصادى والتنمية بجمهورية مصر العربية - رسالته للدكتوراه مقدمه لكلية الحقوق جامعة عين شمس عام ٢٠٠٠ .

- ٣ - تحقيق المساواة بين الشركات العامة والخاصة في المزايا والأعباء.
- ٤ - تحقيق مزيد من تحرير الأسعار.
- ولستفادى ما قد تسفر عنه عملية الخصخصة من ظهور إحتكارات خاصة ، فقد وضعت الدولة عدد من المبادئ التى من شأنها تشجيع المنافسة، حيث تمثل أهمها فى الآتى :
- ١ - عدم جواز تمتع مشترى وحدات قطاع الأعمال العام بأى شكل من أشكال الاحتكار، ولا يتم منحه حماية أو مزايا خاصة ( أسعار تفصيلية للمدخلات - تمويل حكومى ) .
- ٢- يمنح المشتري لوحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص و التى تحددها القوانين والتشريعات السائدة .
- ٣ - وضع الإجراءات والقواعد التنظيمية اللازمة قبل تحويل الملكية للقطاع الخاص أو بصورة مترامنة مع التنفيذ ولأسيما فى القطاعات ذات الطبيعة التجارية ( تحرير الواردات - الأسعار - إزالة العوائق الأخرى).
- ٤ - عدم إمكان اشتراط الشركة القابضة ذات الحصة الأقل فى الشركات المبيعة بأن تتمتع بحقوق تصويت خاصة إلا إذا كانت الشركة التابعة لها أهمية خاصة للدولة .



- ٥ - حظر كل من البيع المباشر أو المفاوضات مع طرف دون الآخر، والإعداد المسبق لإجراءات المفاضلة بين المتقدمين للشراء لضمان العدالة و المنافسة .
- ٦- تقسيم المشروعات الاحتكارية الكبيرة إلى مشروعات أقل حجما قبل بيعها بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا التقسيم .
- ٧- تبني أساليب مختلفة لعملية الخصخصة بخلاف أسلوب البيع مثل خصخصة الإدارة ، والسماح للقطاع الخاص بالدخول إلى مجال الخدمات العامة وفقا لنظام BOT ، وكذلك أسلوب عقود الامتياز .

\*\*\*\*\*

## المبحث الثانى

### آليات خلق الاحتكار فى الاقتصاد المصرى

أشرنا فيما سبق إلى وجود العديد من الآليات التى تؤدى إلى نشأة الكيانات المحتكرة للأسواق ويأتى على رأسها الحصول على براءة اختراع منتج معين أو بعض العمليات الأساسية التى تدخل فى إنتاج السلعة ( كثيراً من المنشآت التى تتمتع بأوضاع إحتكارية فى معظم البلدان الرأسمالية حققتها عن هذا الطريق ) ، وكذلك تتحقق الاحتكارات عن طريق السيطرة على المدخلات الخاصة بسلعة معينة ، وفى الواقع المصرى نجد أن الاقتصاد شهد أشكال الاحتكار الناتجة عن الآليات التالية :

#### أولاً : الخصخصة :

استهدفت الخصخصة إيجاد بيئة تنافسية فى المجتمع لرفع الكفاءة وتحسين الأداء للشركات المختلفة بهدف زيادة رفاهية المجتمع وخفض النفقات الحكومية الخاصة بشركات القطاع العام ، كما سعى برنامج الخصخصة المصرى الى نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص لتوسيع قاعدة الملكية وزيادة مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى .

وعلى الرغم من الضوابط التي وضعت لضمان عدم تحول الاحتكار العام الى إحتكار خاص ، الا أن العديد من حالات الاحتكار قد ظهرت في الاقتصاد المصري ، نوضح أبرزها فيمايلي :

١ - ظهور أزمة في السكر عام ١٩٩٤ بسبب إتفاق غير معلن بين مجموعة من المستوردين المحتكرين لإستيراد السكر على تخزين كميات منه وإحداث نقص كبير في المعروض بهدف رفع الأسعار وتحقيق أرباح مرتفعة.<sup>(١)</sup>

٢ - إستغلال إحدى شركات الإستثمار لتحرير تجارة القطن حيث قامت بالإستحواذ على كمية كبيرة من القطن عام ١٩٩٥ وتزامن ذلك مع إنخفاض محصول القطن وقامت هذه الشركة برفع الأسعار بما يتراوح بين ٥٠ إلى ٨٠ جنية للقنطار عن السعر العالمي والمحلى وقد أدى ذلك إلى حدوث أزمة في قطاع الغزل والنسيج وإنخفاض الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع وتعطيل نحو ٥٠% من المغازل.<sup>(٢)</sup>

٣ - سيطرة أحد المنتجين (حديد عز) على حوالى ٦٩% من صناعة الحديد المحلية ، وذلك بعد أن تمكن من شراء ٢٨% من أسهم مصانع الدخيلة للحديد والصلب .

١ - د . سهير أبو العينين - المرجع السابق - ص ٢٤ .

٢ - مجلة الاهرام الاقتصادية - ابريل ١٩٩٥ .

٤ - إحتكار شركة الأهرام للمشروبات على سوق المشروبات الغازية في مصر ، بعد أن قامت بشراء شركة النيل للمشروبات مما رفع حصتها الى حوالى ٧٠% من السوق إرتفعت الى ١٠٠% بعد أن قامت بشراء شركة الجونة.<sup>(١)</sup>

ويرجع البعض ظهور تلك الاحتكارات في ظل الخصخصة في مصر الى مجموعة من الأسباب ، أهمها ما يلي:<sup>(٢)</sup>

١ - اتباع مصر أسلوب مواجهة الاحتكار أثناء تطبيق برنامج الخصخصة وليس قبلها ورغم مال هذا الأسلوب من مزايا الا أن فاعليته تتوقف على الدقة في التنفيذ .

٢ - تساهل الحكومة في تطبيق المبادئ الأساسية التي وضعتها لعملية الخصخصة والخاصة بضمان عدم تركيز رؤوس الأموال وتكوين الاحتكارات ، وخاصة القيود التي كانت موضوعة بشأن عدد الأسهم التي يمكن أن يشتريها الفرد أو المؤسسة الواحدة ، وزيادة عملية البيع لمستثمر رئيسي تشجيعاً للشراء .

---

١ - د . عبدالفتاح الجبالى - الاحتكار والمنافسة في السوق المصرى - منتدى الحوار الاقتصادى - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - فبراير ٢٠٠١ - ص ٤ .

٢ - د . مغاوى شلبى - المرجع السابق - ص ٣١٧ .

٣ - عدم وجود قيود على التداول في البورصة مما مكن عدد قليل من الأفراد أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من الإستحواذ على القدر الأكبر من الأسهم المطروحة للبيع .

٤ - غياب الأجهزة التى تدرس وتراقب عمليات الاندماج والإستحواذ فى السوق المصرى مما سهل إتمام هذه العمليات .

### **ثانياً : الحصول على إمتياز سلعة معينة :**

وتتطبق حالة الحصول على إمتياز سلعة معينة وما يؤدى إليه ذلك من نشأة كيانات إحتكارية فى السوق على قطاع التليفون المحمول فى مصر حيث قامت الحكومة المصرية ببيع الشركة المصرية لخدمات المحمول إلى شركتين إحداهما كان تحالف بين شركة مصر فون مع فودافون وشركة إير تاش وشركة الكاتل (كليك) و التى تغيرت خلال الفترة الماضية بعد إستحواذ شركة فودافون العالمية عليها وأصبح اسمها فودافون (والشركة الثانية هى تحالف بين أوراسكوم تيلكوم مع شركة موتورولا الأمريكية والشركة الفرنسية للاتصالات) ، وأنشأ هذا التحالف شركة موبينيل وإشترت شركتى أوراسكوم وفرانس تيلكوم حصة موتورولا بالكامل .

ويعد قطاع التليفون المحمول من القطاعات الواعدة نظراً لتعداد السكان المتزايد ، علاوة على ذلك وجود شريحة تمثل ما يزيد عن ٥٨% من السكان من الشباب أقل من ٢٥ عام و التى تمثل أحد الشرائح



الإستهلاكية الأساسية في المجتمع لمثل هذه الخدمات خاصة في ضوء ما أصبح عليها من خدمات ترفيهية (نغمات - أغاني) ، وكذا لإرتفاع الميل للمحاكاة لدى هذه الشريحة نظراً لما يمثله التليفون المحمول من قيمة إجتماعية (المستوى الإجتماعي) أكثر من كونه أداة اتصال عملية لتنفيذ المهام العاجلة .

وتجدر الإشارة إلى قيام الحكومة المصرية بمنح إمتياز لشركتي المحمول مقابل ٥١٥ مليون دولار للحصول على رخصة لمدة ١٥ عام تشمل فترة إمتياز حصري لمدة أربعة أعوام حتى عام ٢٠٠٢ تضمن فيها الحكومة عدم منح ترخيص لشركة أخرى لتقديم هذه الخدمة في السوق المصري ، ومن ثم أصبحت هاتان الشركتان محتكرتان لسوق المحمول في مصر ، وقد إنعكس هذا الوضع على أرباح الشركتين الذي يمكن قياسه من خلال إرتفاع أسهم الشركتين المتداولتين في البورصة المصرية بصورة مبالغ فيها ، وكذا حجم الأرباح الهائلة التي حققتها .

### ثالثاً : الاندماج والاستحواذ :

وهو من الآليات التي يمكن أن تؤدي إلى الاحتكار ، وقد شهدت الأسواق المحلية في مصر العديد من حالات الاندماج والاستحواذ والتي كان لها تأثيراً واضحاً على زيادة الأوضاع الاحتكارية ، فقد إرتفعت عمليات الاندماج من ٧ عمليات في عام ١٩٩٧ إلى ٤٧ عملية عام ١٩٩٩

إنخفضت الى ٣٦ عملية في عام ٢٠٠٠ ، ثم تراجعت الى ١٣ عملية في عام ٢٠٠٣ ، وقد إرتفعت قيمة هذه العمليات من ٦ مليار جنيه عام ١٩٩٧ لتصل الى ١٠ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠ ، ثم تراجعت الى حوالى مليار جنيه عام ٢٠٠٣ ، وقد تركزت هذه الاندماجات والاستحواذات فى قطاع الأدوية والأغذية والخدمات المالية ، ويوضح الجدول رقم (٣) حالات الاندماج والاستحواذ فى السوق المصرى خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٣ : (١)

### جدول رقم (٣) يوضح

عدد وقيمة حالات الاندماج والاستحواذ بمصر

الموضوع	عدد الحالات		القيمة بالمليون جنيه	
	الاندماج	الاستحواذ	الاندماج	الاستحواذ
١٩٩٧	١	٦	٥٧٢٢,٩	٣٦٩,٤
١٩٩٨	١	٣	١٣٠,٧	٦٦٨,٦
١٩٩٩	٣	٤٤	٩٢٠	٤٥٨٨,٨
٢٠٠٠	٧	٢٩	٨٨٣,٨	٨٩٦٦,٧
٢٠٠١	—	١٧	—	٣٨٣٢,١
٢٠٠٢	—	١٤	—	١٣٥٣,٧
٢٠٠٣	—	١٣	—	١٤١٥,٢٩

ويظهر تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ في سيطرة شركات محددة على قطاعات عديدة ( الفن - النشر - الحديد ) ورفع التركيز الصناعي بها وأحد الأمثلة هو إستحواذ أحد الشركات على نحو ثلثي الإنتاج السينمائي المصري ( ٨٠٠ فيلم ) وبيعها إلى شركة سعودية عام ٢٠٠٤مما جعل ثلثي الإنتاج السينمائي المصري ملك لشركتين سعوديتين (سبق شراء الثلث الثاني عام ٢٠٠٠) .

كما يمكن الإشارة إلى أهم عمليات الدمج والاستحواذ التي تمت في مصر في قيام شركة جالسكو مصر التابعة لشركة جلاسكو ولكام الإنجليزية بشراء ٩٠% من أسهم شركة أمون للدوية وهي شركة خاصة أنشئت عام ١٩٨٩، ونصيبها يصل إلى ٤% من سوق الدواء ، ومن ثم إرتفعت حصة شركة جلاسكو إلى ١٠% من السوق مقابل ٦% سابقا قبل الاندماج ، علما بأن قطاع الدواء المصري يتمتع بأعلى المعدلات نمو في المنطقة حيث يصل معدل نموه إلى ٣٠%، كما يصل معدل النمو في الاستخدام السنوي إلى نحو ١٣% في المتوسط.<sup>(١)</sup>

وفي ظل دخول إتفاقية الترييس الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ ومطالبة شركات الدواء العالمية الكبيرة بحقوقها في قيام الشركات

١ - د . عبدالفتاح الجبالي - آليات محاربة الاحتكار - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

- الأهرام ٢٠٠٤ - ص ١١ .

المحلية بالدول المختلفة بالحصول على تصريح بإنتاج الأدوية المسجلة في هذه الشركات فإن عمليات الدمج والإستحواذ تعكس مدى خطورة وجود إحتكارات في هذا القطاع ، لاسيما وأن معظم المواد الخام المستخدمة في إنتاج الأدوية مستوردة مما يجعل تكلفتها معرضة لارتفاعات وتقلبات متعددة تأثراً بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف وهو ما ظهر على أسعار الدواء المصرى بعد تعويم الجنيه المصرى فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ مما أضاف عبء آخر على هذا القطاع .

وينطبق هذا الوضع على قطاع السلع المنزلية المعمرة حيث إشترت مجموعة أولمبيك شركة إيدىال والشركة القابضة للصناعات الهندسية ، بالإضافة إلى حصة العاملين وإستحوذت كذلك على أسهم الشركة المتداولة فى البورصة ومن ثم أصبحت مجموعة أولمبيك تسيطر على ٨٥% من سوق دفايات الزيت و ٦٥% من سوق الغسالات و ٦٥% من سوق غلايات المياه و ٥٥% من سوق الثلاجات وتمتلك أيضا ٩٠% من أسهم أولمبيك ستورز ( شركة التوزيع الأساسية لمنتجات هذه المجموعة ) .

\*\*\*\*\*

## المبحث الثالث

### مظاهر الاحتكار في قطاع الأسمنت المصري

#### تطور صناعة الأسمنت في مصر

بدأت صناعة الأسمنت في مصر مع مطلع القرن العشرين وذلك بإنشاء أول مصنع للأسمنت في بلدة المعصرة بطاقة إنتاجية مائة ألف طن كنكر تم نجه في شركة أسمنت بورتلاند طره التي أنشأت عام ١٩٢٧ (مشروع مشترك بين مصر وسويسرا) ، ثم تلاه أسمنت بورتلاند حلوان عام ١٩٢٩ (مشروع مشترك بين مصر والدانمارك) ، وفي عام ١٩٤٨ تم تأسيس مصنع أسمنت بورتلاند الإسكندرية ، وقد تم تأمين هذه المصانع عام ١٩٦١<sup>(١)</sup>.

وبعد ذلك تطورت صناعة الأسمنت في مصر لتواكب النهضة العمرانية والإنشائية وللوفاء بإحتياجات البلاد والتي كانت تعتمد على

---

١ - سوق الأسمنت المصري بين الخصخصة وسيطرة الأجانب - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٥ - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة ٢٠٠٥ - ص ٣٨١ .



الإستيراد لسد إحتياجاتها من الأسمنت ، فأنشأت الحكومة المصرية عدداً من المصانع شملت الشركة القومية للأسمنت عام ١٩٥٦ ، والسويس للأسمنت فى عام ١٩٧٦ ، وأسمنت أسبوط فى عام ١٩٨٥ ، وأسمنت العامرية عام ١٩٨٨ وبني سويف عام ١٩٩٢ .

ونظراً لما تتمتع به صناعة الأسمنت فى مصر من مقومات أساسية للنجاح والتفوق أبرزها توافر الخامات الأولية للصناعة بمواصفات جيدة ، وتوافر الكوادر الفنية ذات الخبرة العالية بجانب إنخفاض تكلفة الطاقة ، مما ساعد على جذب الشركات العالمية الكبرى لدخول السوق المصرية من خلال برنامج الخصخصة ، أو من خلال الإستثمار فى المشروعات الجديدة، وكذا فى الوقت الذى تسعى فيه الدول المتقدمة إلى نقل الصناعات الملوثة للبيئة - ومنها الأسمنت - خارج حدودها إلى الدول النامية .

ومع بدء برنامج خصخصة شركات الأسمنت منذ عام ١٩٩٤ وتوقف الدولة عن بناء مصانع جديدة للأسمنت ، فقد قام القطاع الخاص بإنشاء أربع شركات أسمنت جديدة بدأت بالمصرية للأسمنت عام ١٩٩٦ ، وأسمنت سيناء عام ١٩٩٧ ، ومصر قنا عام ١٩٩٧ ، وأسمنت مصر بني سويف .

يتضح مما سبق أن قطاع الأسمنت كان مملوكاً ملكية كاملة للدولة حتى أوائل التسعينات إلى أن بدأت عمليات الخصخصة من خلال عمليات البيع التي تمت كما هو مبين في الجدول رقم (٤) التالي :

#### جدول (٤) يوضح

#### عمليات الخصخصة التي تمت في قطاع الأسمنت المصري

الشركة	النسبة المباعة	تاريخ البيع	الشركة المشترية
بنى سويف للأسمنت	٩٥%	فبراير ١٩٩٩	لافارج
الاسكندرية للأسمنت	٨٨%	نوفمبر ١٩٩٩	بلوسيركل
أسمنت أسيوط	٩٦%	ديسمبر ١٩٩٩	سيمكس
أسمنت طره	٦٥%	يناير ٢٠٠٠	السويس للأسمنت
الأميرية	٩١%	فبراير ٢٠٠٠	سيمبور
السويس للأسمنت	٣٤%	أغسطس ٢٠٠١	سمنت فرنسيز
حلوان للأسمنت	٩٥%	سبتمبر ٢٠٠١	أسيك للأسمنت

المصدر : تقرير عن قطاع الأسمنت المصري - مؤسسة EFG Hermes عام ٢٠٠٤ .

فمنذ تحرير قطاع الأسمنت في ظل الخصخصة ، فقد أصبح أكثر من ٨٠% من قطاع الأسمنت مملوكاً للقطاع الخاص ، وتم تحويل مصر من دولة مستوردة للأسمنت الى دولة مصدرة ، كما هيأ المناخ الإستثمارى

الفرصة لرأس المال المصرى للدخول فى هذه الصناعة الثقيلة (الشركة المصرية للأسمنت - وشركة مصر قنا للأسمنت - وشركة سيناء للأسمنت - وشركة بنى سويف للأسمنت) وهى شركات تعمل برأسمال مصرى منذ عام ٢٠٠٠ . (١)

وقد إرتفع عدد شركات الأسمنت العاملة فى مصر عام ٢٠٠٦ إلى ١٢ شركة ، حيث توجد ٥ شركات بها أغلبية رأس مال مصرى وهى (القومية - المصرية - مصر قنا - سيناء - مصر بنى سويف) وتستحوذ على ٤٠% من السوق المحلية ، كما توجد ٨ شركات عالمية متضاربة المصالح ومتنافسة وتمتلك ٦٠% من السوق المحلية وهى (سيمكس المكسيكية - أسمنت أسسيوط - لافارج الفرنسية - أسمنت الإسكندرية - بنى سويف - سيمبور البرتغالية - أسمنت العامرية ايتاليان سيمنت الايطالية أسمنت طره - أسمنت حلوان سيمون فرانسيز الفرنسية أسمنت السويس) ، بالإضافة الى ٣ شركات أخرى تمتلك مساهمات فى الشركات المصرية هى (شركة هولسيم السويسرية فى المصرية للأسمنت - فيكات الفرنسية فى أسمنت سيناء الرمادى - البورج الدانماركية فى أسمنت سيناء الأبيض) .

كما تطور إنتاج مصر من الأسمنت من حوالى ٣,٧ مليون طن عام ١٩٨٠ ، إرتفع الى حوالى ٢٢,١ مليون طن عام ٢٠٠٠ بزيادة بلغت ١٨,٤ مليون طن عن عام ١٩٨٠ ، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ أضيف حوالى ١٦ مليون طن لتصل الطاقة الإنتاجية الى حوالى ٤٠ مليون طن ، وهو ما يمثل عشرة أضعاف الطاقة عام ١٩٨٠ ، كما أرتفع الإستهلاك المحلى من ٧,٦ مليون طن عام ١٩٨٠ الى أكثر من ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٦ .

### مظاهر إحتكار الأسمنت فى مصر

بدأت أزمة الأسمنت فى مصر مع بيع شركات الأسمنت للتكتلات العالمية مما أدى الى إحتكار هذه الصناعة وإرتفاع سعر الأسمنت ، حيث تعرضت السوق المصرية لعدد من الأزمات نوضحها فيما يلى : (١)

١ - بدأت الأزمة الأولى فى عام ٢٠٠٢ عندما أرادت الشركة المكسيكية السيطرة على السوق فقامت بحرق الأسعار وخفضت الأسعار من ١٦٠ جنيهاً للطن ليصل الى ١١٠ جنيهاً لتكبد باقى الشركات خسائر وصلت الى ٥٠ جنيهاً للطن حتى تخرج المنافسين وتسيطر على السوق ، وقد أنهت الحكومة تلك الأزمة وتم الإتفاق بين المصانع على عدم البيع بأقل من ٢٣٠ جنيهاً للطن .

٢ - فى منتصف عام ٢٠٠٦ شهدت سوق الأسمنت المصرية أزمة ثانية عندما رفع أصحاب المصانع الأسعار لتصل الى حوالى ٤٠٠ جنيه، وتم عقد إجتماع ضم وزير التجارة والصناعة وأصحاب الشركات المنتجة ، وتم الإتفاق على عدم زيادة السعر على ٣٣٠ جنيهاً للطن، الا أن الشركات لم تحترم الإتفاق وقامت برفع الأسعار مرة أخرى لتصل الى حوالى ٤٠٠ جنيه .

ونتيجة لذلك إضطر وزير التجارة والصناعة الى إصدار قرارين عام ٢٠٠٦ الأول يلزم مصانع الأسمنت والتجار بالإعلان عن أسعار البيع وتقديم بيانات أسبوعية شاملة عن الكميات المنتجة والمعرضة فى السوق المحلية والمصدرة وأسعارها ، والقرار الثانى يقصر التصدير على الشركات المصدرة فقط مع فرض عقوبات رادعه على المخالفين .

٣ - مع بداية عام ٢٠٠٧ ظهرت الأزمة الثالثة حيث إرتفع سعر الأسمنت ليقرب مرة أخرى من ٤٠٠ جنيه ففرض وزير التجارة والصناعة رسم تصدير على الأسمنت بلغ ٦٥ جنيهاً للطن ، إرتفع بعد ذلك الى ٨٥ جنيهاً للطن ، وما إن هدأت الأسعار بعض الشئ حتى إتفق أصحاب المصانع فيما بينهم على تحقيق أكبر مكسب من



السوق المحلى من خلال تقليل العرض مع زيادة الطلب ، وإتباع سياسة تعطيش السوق .

٤ - تأتى الأزمة الرابعة عندما وصل السعر فى شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٧ الى حوالى ٤٥٠ جنيها ، فقرر وزير الصناعة والتجارة إحالة شركات الأسمنت الى النائب العام للتحقيق معها بشأن إتباعها ممارسات إحتكارية ، حيث وافق النائب العام على إحالة ٢٠ متهماً من المسئولين عن شركات إنتاج الأسمنت العاملة فى مصر الى المحاكمة الجنائية .

٥ - لم يردع ذلك الشركات وإستمرت فى تعطيش السوق ورفع الأسعار لتصل الى ٣٩٠ جنيها فى نهاية عام ٢٠٠٧ ثم الى ٤٥٠ فى بداية عام ٢٠٠٨ وإستمرت فى الزيادة ليصل السعر فى نهاية ٢٠٠٨ الى ٥٥٠ جنيهاً بعد توقيع غرامة الإحتكار ، مما جعلتهم يتمادون فى رفع الأسعار لتعويض تلك الغرامة .

٦ - مع بداية عام ٢٠٠٩ ظهرت الأزمة الخامسة حيث كان السعر فى بداية العام ٥٥٠ جنيها وصل فى شهر فبراير الى ٧٠٠ جنيها ، ومع إضراب أصحاب المقطورات بسبب قانون المرور الجديد وصل السعر الى حوالى ٩٥٠ جنيها للطن ، وفى منتصف فبراير أصدر وزير التجارة والصناعة القرار الوزارى رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٩

والخاص بإلزام مصانع إنتاج الأسمنت بالإعلان عن سعر البيع للمصنع والتاجر فى حدود ٥١٠ ، ٥٥٠ جنيهاً للطن المستهلك وتوقيع عقوبات رادعة على المخالفين .

وعلى الرغم من القرارات التى أصدرها وزير التجارة والصناعة فى شهر فبراير ٢٠٠٩ لضبط السوق والتى تم الإتفاق عليها مع المصانع والتجار ، إلا أنهم إستمروا فى رفع الأسعار بشكل غير مبرر مما إضطر وزير التجارة والصناعة الى إصدار أربعة قرارات فى بداية شهر إبريل ٢٠٠٩ نصت على تحويل شركات إنتاج الأسمنت مرة أخرى لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، ومنع التصدير ، وتسهيل الإستيراد ، وطبع الأسعار على العبوات ، وذلك فى محاولة لتحقيق الإنضباط لسوق الأسمنت المصرى ، ويتضح مغزى هذه القرارات الأربعة فيما يلى : (١)

١ - القرار الأول والخاص بتحويل شركات إنتاج الأسمنت مرة أخرى لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لدراسة الأسباب الحقيقية وراء عدم تفعيل منظومة المنافسة بالشكل الجيد سواء بالتأكد من وجود إتفاق إحتكارى بين المنتجين حول سعر معين ، أم أن هناك تجاوزات من بعض الشركات ببيعها بأسعار مرتفعة سببه الأزمة المالية العالمية ، أم أن السبب إرتفاع تكاليف الإنتاج ، خاصة

وأن الدراسة السابقة لجهاز حماية المنافسة تمت في عام ٢٠٠٧ وإختلاف عدة عناصر خاصة بالتكلفة مما يؤكد على عدم صلاحيتها في الوقت الحالى .

ونرى أنه إذا لم تتدخل الحكومة وتقوم بعملية التسعير الجبرى للأسمنت فى ضوء نص المادة (١٠) من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ، فسوق يقوم المحتكرون بالتواطؤ فيما بينهم كما حدث فى المرة الأولى بتعطيش السوق ورفع سعر بيع الأسمنت لإسترداد قيمة الغرامة من المستهلك .

٢ - أما القرار الثانى والذي ينص على تسهيل إستيراد الأسمنت من الخارج ، حيث قامت الحكومة بخفض التعريفة الجمركية على الأسمنت المستورد من ١٠% لتصبح صفراً ، وهو ماسيعمل على تسهيل دخول شحنات الأسمنت بعد خفض التكاليف ، وكذا فترة الإفراج عن الأسمنت المستورد من ٢٨ يوماً لتصبح ٣ أيام فقط ، مما سيرفع عن الأسمنت المستورد عبء الأرضيات والتفريغ والتحميل والخوف من التلف للشحنات .

ونرى أن الشركات المنتجة سوف تلتف حول هذا القرار عن طريق تهديد الوكلاء والموزعين بإلغاء التعاقدات معهم فى حالة تعاقدهم على شراء الأسمنت المستورد لإستمرار إحتكارهم للسوق ،

وهو ما يضر بالأمن الاقتصادى القومى ومصلحة المستهلك المصرى، وهو ما يعد جريمة مكتملة الأركان تصل عقوبتها الى سجن رؤساء هذه الشركات طبقاً لقانون منع الاحتكار فى أمريكا ، كما يمكن أن تقوم الدولة بذلك بنفسها ، وهو ما يتطلب تطبيقاً فى مصر .

٣ - أما القرار الثالث والذى يستهدف إيقاف تصدير الأسمنت للخارج ، فمغزاه زيادة العرض مما تضطر معه الشركات المنتجة الى خفض الأسعار ، نظراً لإعتماد الشركات على التصدير بأسعار أعلى من السوق المحلى ، خاصة وأن أشهر الصيف يرتفع فيها الطلب المحلى والخارجى على الأسمنت .

٤ - أما القرار الرابع والذى بنص على وضع الأسعار على عبوات الأسمنت ، وهو ما سيفض الاشتباك بين التجار والمصانع المنتجة ، بهدف تحديد المسئولية عن رفع الأسعار ، حيث سيضع كل مصنع السعر الخاص به على حده ، مما يتحقق معه عنصر المنافسة .

وحول تكلفة إنتاج الأسمنت وإختلاف الأرقام بين الخبراء والمنتجين، فقد أعدت هيئة التنمية الصناعية دراسة أوضحت فيها أن أسعار المواد الخام المستخدمة فى صناعة الأسمنت مازالت قائمة منذ قانون الثروة المحجرية رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ والذى يحدد سعر المتر المكعب للطفلة بمبلغ

٧٠ مليون ، وسعر المتر المكعب للحجر الجيري ٢٠ مليماً ، وأن الحجر الجيري والطفلة والكهرباء والغاز وأكياس التعبئة تمثل ٧٤ جنيهاً من تكلفة الطن ، كما أكدت الدراسة التي صدرت قبل قرارات زيادة أسعار الطاقة أن تكلفة الطن من الأسمنت تبلغ ١٨٨ جنيهاً ، وإذا بيع للمستهلك بمبلغ ٣٠٠ جنيه سيحقق هامش ربح يعادل ٦٠% ، وهو مايجاوز هامش الربح المتعارف عليه لكافة الصناعات على المستوى المحلى والعالمى الذى لايتجاوز نسبة ٢٥% ، كما أن هذه الأسعار فى رأى الخبراء تعتبر غير عادلة وتحقق أرباحاً ضخمة لأصحاب المصانع تصل الى ١١٢% .

### **جهاز حماية المنافسة واحتكار الأسمنت\***

فى ١٦ يوليو ٢٠٠٦ تلقى جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار طلب وزير التجارة والصناعة بشأن إعداد دراسة حول قطاع الأسمنت للكشف عما اذا كانت هناك إتفاقات أو ممارسات ضارة بالمنافسة بعد الزيادة غير المبررة فى الأسعار .

قام الجهاز بدراسة سوق الأسمنت المصرى وإنتهى من إعداد الدراسة فى شهر اكتوبر ٢٠٠٧ عن الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦ ، وتوصل فى دراسته الى ما يلى: <sup>(١)</sup>

• تعد هذه القضية هى الأولى من نوعها فى تاريخ الاقتصاد المصرى الذى يتصدى لها جهاز حماية المنافسة .

١ - دراسة أعدها جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار حول قطاع الأسمنت فى مصر عام ٢٠٠٧



- وجود إتفاق وتواطؤ بين الشركات المنتجة على رفع الأسعار ، وهو ما يخالف المادة السادسة من قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .

- وجود إتفاق وتواطؤ بين الشركات المنتجة على تقييد عمليات التسويق بالمخالفة للقانون . وقد أحال الجهاز تقريره الى وزير التجارة والصناعة الذى أحاله بدوره الى النيابة العامة للتحقيق .

أشار الجهاز فى دراسته الى أن صناعة الأسمنت بدأت فى مصر فى العشرينيات من القرن الماضى بشركتى طره وحلوان ، وتم إنشاء ماسمى بمتجر الأسمنت عام ١٩٣٢ بالإتفاق بينهما لتنظيم بيع الأسمنت وتوزيع إنتاج الشركتين ، وتوالى بعد ذلك دخول شركات أخرى الى السوق مثل الأسكندرية والقومية ، فتم إنشاء مكتب بيع الأسمنت المصرى عام ١٩٥٧ الذى حل محل المتجر ، وتولى المكتب مسئولية التسويق فى ظل سياسة التخطيط المركزى التى كانت تتبعها مصر .

فى عام ١٩٩١ تم إلغاء مكتب بيع الأسمنت المصرى بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى والخصخصة وصدور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى بموجبه أصبحت لشركات قطاع الأعمال العام حرية تحديد الأسعار طبقاً لظروف العرض والطلب ، مع وجود تدخل محدود من الحكومة فى تحديد هامش الربح لكل شركة .

فى عام ١٩٩٦ أنشئ مجلس منتجى الأسمنت للتنسيق بين الشركات من حيث كميات الإنتاج والأسعار وحصص البيع ، وفى يونيو ٢٠٠٢ تم حل المجلس بعد زيادة عدد الشركات فى السوق منذ تطبيق سياسة الخصخصة فى قطاع الأسمنت ، والذي ترتب عليها زيادة العرض عن الطلب وإشتداد المنافسة على تخفيض الأسعار ، مما دعى وزير قطاع الأعمال الى عقد إجتماع فى مارس ٢٠٠٣ بين الشركات المنتجة وتم الإتفاق على تقسيم السوق وتحديد الأسعار .

توصلت دراسة جهاز حماية المنافسة الى وجود إتصال بين مسئولى المبيعات والتسويق فى الشركات المنتجة لتبادل التوقعات الخاصة بالطلب ، وأن تحرك الأسعار يتم بعد إجتماع الشركات المنتجة فى مقر إتحاد الصناعات ، بالإضافة الى الإجتماعات التى تتم بين منتجى الأسمنت داخل غرفة شعبة الأسمنت ، وأن هذه الإجتماعات تكون مغلقة لايحضرها سوى ممثلى الشركات المنتجة وأعضاء الشعبة ، كما أن هناك إجتماعات أخرى تتم بين الشركات المنتجة خارج إطار الشعبة (إجتماعات غير رسمية) وليس لها محاضر جلسات على خلاف باقى شعب الغرفة .

أكدت الدراسة أنه منذ الإجتماع الذى وزير قطاع الأعمال العام عام ٢٠٠٣ بين الشركات المنتجة وحتى الآن لم تتوقف الشركات المنتجة عن الإتفاق على الأسعار والتى شهدت إرتفاعات متتالية ، خاصة أن إرتفاع

أسعار الأسمنت يتم بالتوازي بين الشركات ، مع ملاحظة إحتفاظ الشركة الأقل سعراً بمركزها والشركة الأعلى سعراً بمركزها وتحرك باقى الأسعار فيما بين الشركتين ودون أن تحاول إحدى الشركات المتنافسة سواء الكبيرة الحجم أو الصغيرة التقليل من أسعارها ولو بقدر ضئيل ، فى محاولة لجذب حصة سوقية أكبر فى ظل التزايد المطرد للطلب داخل السوق والطاقت الإنتاجية المتاحة ، الأمر الذى يؤكد على إتفاق الشركات المسبق على الأسعار .

توصلت الدراسة أيضاً الى أن الزيادة السنوية فى متوسط أسعار الأسمنت لا تتناسب مع متوسط الزيادة السنوية فى التكلفة ، حيث إرتفع متوسط سعر البيع المحلى من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٣% ، بينما زاد متوسط التكلفة بنسبة ١٠% فقط ، وفى عام ٢٠٠٦ زاد متوسط سعر البيع بنسبة ١٤% فى حين إنخفض متوسط التكلفة بنسبة ٣% ولم تعمل أى من الأشخاص المتنافسة على الإستفادة من إنخفاض التكلفة بخفض سعر البيع عن باقى المتنافسين لكسب عدد أكبر من العملاء الجدد ، الا أن الذى حدث داخل السوق خلال الفترة هو إجماع الشركات على عدم التنافس وإتباع سياسة واحدة وكأنهم يمثلون جميعاً شركة واحدة أو سياسة واحدة وهى رفع الأسعار بصرف النظر عن التكلفة .

كشفت الدراسة أيضاً أن الشركات المنتجة رغم وجود زيادة سنوية فى الإنتاج ، الا أنها لم تنعكس على الإخلال بحصص كل شركة من السوق، وهو مايؤكد على وجود إتفاق على الحصص بالسوق ، وبحيث يكون التنافس فقط فى التصدير ، ويمثل ذلك إحتكار قلة لسلعة الأسمنت وذلك من خلال تواطؤ المنتجين فيما بينهم .

خلصت الدراسة التى أعدها جهاز حماية المنافسة الى النقاط التالية :

١ - أن الزيادة فى أسعار بيع الأسمنت ناتجة عن وجود إتفاق بين الشركات المنتجة على رفع السعر وتقييد عمليات التسويق بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ، ويرجع ذلك لمايلى :

-- وجود طاقات إنتاجية للشركات العاملة فى السوق يؤدى إستغلالها الى زيادة المعروض .

- إستقرار الحصص السوقية لمبيعات الشركات العاملة فى السوق المعنية بما يمكنها من التحكم فى الأسعار ، ورغم زيادة نسبة إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل شركة ، الا أن ذلك لم ينعكس على الحصص السوقية للشركات ، وإنما ظلت الحصص السوقية مستقرة عند نفس المستوى .

٢ - عدم إرتباط إرتفاع الأسعار بالتكلفة ، وأن رفع الأسعار بالتوازي بين الشركات المنتجة مع الحفاظ على الهامش المتاح لكل شركة ، بمعنى

إحتفاظ الشركة الأعلى سعراً بمركزها والأقل سعراً بمركزها ،  
وتحرك باقى الأسعار بين هذين السعرين .

فى نهاية هذا العرض نستطيع القول أن أدوات ضبط سوق الأسمنت  
فى يد الدولة ، حيث تمتلك المواد الخام والطاقة ، ولها الحق فى تنظيم  
السوق ، والقدرة على التطبيق الكامل لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ،  
وهى أدوات قوية تستطيع الدولة من خلالها ضبط إيقاع السوق وتشغيل  
العمالة وتحقيق أرباح ضخمة لخزانة الدولة .

فدور الدولة لم ينته بعد ويمكنها حفظ حق المستهلك من خلال عدة  
محاوَر أهمها :

- ١ - التحكم فى المواد الخام التى تدخل فى صناعة الأسمنت من حجر  
جبرى وجبس وطفلة ورمل ، وهى مواد تمتلكها الدولة دون منازع .
- ٢ - إمتلاك الدولة للطاقة .
- ٣ - الرقابة على الأسواق لمنع حدوث إحتكار أو تلاعب بالمستهلك من  
حيث الجودة والمواصفات .
- ٤ - قيام الدولة وبشكل جاد وسريع فى إنشاء مصانع متوسطة  
بالمحافظات وخاصة فى صعيد مصر لتوافر الخامات ، والسوق ،  
وهذه الإستثمارات ستعود على الدولة بعدة مزايا أهمها تحقيق أرباح  
لخزانة الدولة وتشغيل العمالة بالإضافة لضبط الأسواق .



فحماية المستهلك في مصر تستدعي جعل تكلفة الإنتاج هي المرجع في تحديد سعر الأسمنت وليس سعره في السوق العالمية ، كما تستدعي أيضاً ضرورة احتفاظ الدولة بالشركات التي لم يتم خصصتها ، مع تطوير ادارتها وإنتاجها حتى يتوافر للدولة القدرة على التأثير في سوق الأسمنت ، سواء لحماية المستهلكين المحليين والحفاظ على النشاط في قطاع العقارات ، أو للضرورة الاستراتيجية لتحكم الدولة في جزء من إنتاج الأسمنت الضروري للالزم للإنشاءات العامة المدنية والعسكرية .

كما أن الأسمنت يمثل سلعة استراتيجية تدخل في صناعة البناء ، وتؤثر تأثيراً مباشراً على قطاعي الاسكان والمقاولات ، وهو القطاع الحيوى والمؤثر في الاقتصاد القومى من حيث تشغيل العمالة ، وحجم الدخل الناتج منه وتأثيره على الموازنة العامة للدولة ، وإرتباطة بالعديد من الصناعات المكملة ، كما أن إرتفاع تكلفة الاسكان نتيجة إرتفاع مواد البناء من حديد وأسمنت يؤثر تأثيراً سلبياً على الطبقة العريضة من السكان وخاصة على محدودى الدخل والشباب ، حيث أن الحصول على مسكن يمثل قضية أمن قومى ، لأنها تتسبب في تعذر الزواج وتكوين الأسر ، وينتج عن ذلك اضطرابات سياسية تهدد السلام الاجتماعى وتفرض الجرائم .



## الفصل الرابع

مكافحة الاحتكار في الاقتصاد المصري



## الفصل الرابع

### مكافحة الاحتكار في الاقتصاد المصري

#### تمهيد وتقسيم :

من المتفق عليه اقتصادياً في مجال أداء الأسواق أن آليات المنافسة هي الضمان لكفاءة عمل هذه الأسواق ، وقد وجد أن هناك ارتباط بين درجة الرقابة على الأسواق وقوة المنافسة ، حيث أنه كلما زادت الرقابة على الأسواق من خلال توفير المناخ المناسب للعمل كلما ارتفعت درجة المنافسة واستمرت سيطرتها على الأسواق لفترات أطول والعكس صحيح . وليس المقصود هنا بالرقابة تدخل الحكومة المباشر في عمل الأسواق وإنما وضع الإطار التنظيمي العادل الذي يحدد العلاقة الاقتصادية بين الأطراف الفاعلة في السوق سواء المنتجين أو البائعين بما يضمن حماية المستهلك ويحد من احتمالات تواطؤ أي من الفاعلين في الأسواق فيما بينهم بما يضر مصلحته ، وهنا يأتي دور التشريعات المختلفة الخاصة بحماية المنافسة وهي التي سيتم تناولها في هذا الفصل من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : التطور التشريعي لحماية المنافسة ومنع الاحتكار في مصر

المبحث الثاني : دور القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ في دعم المنافسة ومنع

الاحتكار بمصر



## المبحث الأول

### التطور التشريعى لحماية المنافسة

#### ومنع الاحتكار فى مصر

يأتى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية كجزء من حزمة سياسة المنافسة التى تهدف الدولة إلى إتباعها حتى يتسنى لها الحفاظ على الأداء الكفء للسواق فى أداء القطاعات ، وذلك بهدف حماية حقوق المستهلك عن طريق إيجاد سلعة جيدة بأسعار تنافسية ، وفى هذا الإطار يتضح أنه لا يوجد هناك تعريفاً موحداً لمصطلح سياسة المنافسة فى كل الدول أو فى جميع المجالات ، وبشكل عام يمكن تعريف سياسة المنافسة بأنها حزمة السياسات ذات العلاقة بالتنافس فى الأسواق بما فى ذلك القوانين والنظم التى تضعها الحكومات للتعامل مع السياسات المضادة للمنافسة والتى قد تتبناها الشركات والمؤسسات المختلفة (عامة أو خاصة) .

ويمكن إيجاد التفسير النظرى لسن قانون لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية فى نظرية بوير لعام ١٩٩٨ عن العلاقة المتوازنة بين الدولة والسوق و التى أثبتت عدم نجاح كفاءة أى نظام اقتصادى يعتمد على تدخل الدولة فقط أو على الآليات الكاملة للسوق فقط وإنما يتطلب الأمر إيجاد توازن لتدخل الدولة بهدف معالجة أى قصور فى أداء السوق بحيث لا

تؤثر على القواعد التقليدية للمنافسة، ومن ذلك أن تتدخل الدولة لتحقيق النمو والعدالة الإجتماعية والحد من الأزمات الاقتصادية وعدم الإستقرار مما يؤدي إلى البطالة وحدوث ركود في الأسواق .

وقد تتبعه المشرع المصرى منذ بدايات القرن الماضى إلى أهمية التصدى للممارسات الاحتكارية وكل ما من شأنه أن يقيد المنافسة فى الأسواق ، إلا أن ذلك إتخذ طابعاً جزئياً (سلعة معينة) وفى فوائين منفصلة يمكن إستعراض أهمها فيما يلى : (١)

١- تجريم المضاربة غير المشروعة التى تضر بكل أو أى من المستهلك والاقتصاد القومى وحركة العرض والطلب والأسعار وذلك من خلال المادة ٣٥ من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٠٤ و التى ادخلت فى قانون عام ١٩٣٧ برقم ٣٤٥ حيث تعاقب هذه المادة كل عمل غير مشروع يؤدي إلى إحداث إرتفاع أو إنخفاض فى الأسعار على أثر إستخدام وسائل غش . (٢)

٢ - التسعير الجبرى وتحديد الأرباح وتجرىم الإمتناع عن البيع عند طلب السلعة كما جاء فى المواد أرقام ٩ و ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة

---

١ - د . بسيونى عبدالله جاد - قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ - مجلة مصر المعاصرة - يوليو ٢٠٠٥ - ص ٢٧٠ .

١٩٥٠ ولم يتضمن هذا القانون تجريم حالة الإتفاق فيما بين المحتكرين على عدم البيع كموقف تتساقى فيما بينهم ، وقد تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ وإضافة تجريم رفع أسعار السلع التموينية من خلال نشر إعلانات أو أخبار أو شائعات غير صحيحة .

٣- إستمرار تجريم المضاربة غير المشروعة على أسعار سلعة القطن طبقاً للقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ وذلك بإعتباره سلعة إستراتيجية ، كما تم تجريم أى تلاعب فى أسعار القطن من خلال نشر أخبار أو إعلانات غير صحيحة من شأنها رفع أسعاره أو خفضها ، وكذلك تجريم أى شكل من أشكال الاحتكار لهذه السلعة سواء كمنتج أو من خلال عقود إستحقاق أو حتى الشروع فى ذلك .

٤- تجريم إحتكار أى موزع أو عدد من الموزعين لأية سلعة محليا فى أى من أقاليم الجمهورية يكون محظور إستيراد مثيلتها من الخارج وذلك وفقاً للقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ ، وفى هذه الحالة فإن الاحتكار تم تجريمه حتى وإن كان هناك موزعين آخرين فى السوق وذلك إذا ما كانت نسبة حصتهم السوقية ضئيلة ، بحيث لا تكفى لقيام منافسة حقيقية ، أى أنه تم تجريم الاحتكار ليس فقط البحث وإنما إحتكار القلة أيضاً .

٥ - معاقبة كل من إتفق مع غيره على الإمتناع عن بيع سلعة ما أو على فرض حد أدنى لسعر بيعها ، وكذلك كل من كان محرضاً على مثل هذا الإتفاق سواء من منتجي السلعة أو الموزعين لها أو تجار الجملة أو التجزئة أو السماسرة وذلك كما ورد في المادة الثامنة من أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ، وكان الهدف من هذا التجريم منع أى استغلال من قبل التجار أو المنتجين أو الموزعين لظروف الحرب التي واكبت هذه الفترة.<sup>(١)</sup>

٦ - إعادة تجريم عمليات المضاربة غير المشروعة في أسعار السلع بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وقررت المادة ٣٤٦ من نفس القانون عقوبة الحبس لمدة عامين لمن تسبب في إرتفاع أو إنخفاض أسعار غلال أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية على أثر نشر أخبار أو إعلانات مزورة بهذا الشأن.

٧ - إعداد العديد من التشريعات لحماية الإختراعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والتي من شأنها (حال تطبيقها) الحفاظ على مناخ المنافسة المشروعة في السوق وتهيئة المناخ العام في

مختلف المجالات لحفز المزيد من الأبحاث والتطوير نظراً لأنه يتم الحفاظ على حق المخترع أو صاحب العلامة التجارية في جنى ما يرتبط بها من أرباح ومزايا متعددة (اللجوء إليه كاستشارى - إمكانية السماح لتوكيلات Franchise ببيع منتجه أو العلامة التجارية)<sup>(١)</sup>. وقد تزايدت أهمية توحيد كافة القوانين السابقة في قاعدة قانونية واحدة للإعتبارات الآتية :

### أولاً : على الصعيد المحلى :

- ١- تزايد دور القطاع الخاص حيث أصبح يسهم بما يزيد عن ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالى .
- ٢- إرتفاع عدد حالات الدمج والإستحواذ نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادى و التى قد تؤثر على هيكل السوق أو أوضاع المنافسة به.
- ٣- وجود ثغرات ينفذ منها المتلاعبون بآليات السوق (عدم وجود حد أعلى للحصة السوقية) .
- ٤- التشكك من قبل المجتمع الاقتصادى فى ظهور بعض الحالات التى يمكن أن تمثل ممارسات إحتكارية (الأسمنت- الحديد..).

---

١ - د . عبدالفتاح الجبائى - المرجع السابق - ص ٨ .



## ثانياً : على الصعيد الدولى :

- ١- تقديم الدول المتقدمة لعدة إقتراحات تستهدف وضع أسس معايير عالمية لسياسة المنافسة ومنع الاحتكار فى إطار منظمة التجارة العالمية .
- ٢- تطلب التعامل مع الشركات الدولية، لاسيما فى ظل حالات الاندماج بينها ، وجود معايير محلية للحد من تأثير وضعها الاحتكارى على أوضاع السوق .
- ٣- إنتهاك الكارتلات الدولية لقواعد المنافسة وهو ما يؤدى إلى تحديات فى العديد من المجالات (الحاسبات الإلكترونية - الأدوية..).
- ٤- إرتباط الإلتزام بإتفاقيات التجارة الحرة بوجود قواعد منظمة ومنع الممارسات الاحتكارية حتى تضمن الدول وجود منافسة عادلة لمنتجاتها فى الأسواق المختلفة ( بلغ عدد الدول التى أصدرت تشريعات حول تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية نحو ١١١ دولة سواء متقدمة أو نامية وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٣).<sup>(١)</sup>

\*\*\*\*\*

---

١ - د . مغورى شلبى - المرجع السابق - ص ٩٣ .

## المبحث الثانى

### دور القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ \* فى دعم المنافسة ومنع الاحتكار بمصر

يأتى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ ضمن مجموعة القوانين التى أصدرتها الحكومة خلال الفترة الأخيرة كخطوة على الطريق لتوفير بيئة تشريعية ملائمة للتطورات الاقتصادية وبما يتواءم مع تحقيق مزيد من تحرير التجارة والاندماج فى السوق العالمية ، فضلا عن تحديث نظم وسياسات التجارة الداخلية التى تهدف الى ضمان تحقيق المنافسة ومنع الاحتكار ، وذلك فى إطار عمليات الإصلاح الاقتصادى والتزام مصر بقواعد اقتصاد السوق الحر .

ولا شك ان صدور قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية قد جاء مواكباً للاتجاهات العالمية فى هذا الصدد ، وذلك لأن تطبيق إتفاقية الجات تلزم الدول الموقعة عليها بإتباع سياسة للمنافسة ومنع

---

\* صدر القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية فى ١٥ فبراير ٢٠٠٥ وبدأ العمل به فى شهر مايو من نفس العام - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

الاحتكار من ناحية ، بالإضافة الى تعاظم دور القطاع الخاص في ظل إتباع سياسة الخصخصة ، وهو الأمر الذي أدى الى ظهور تكتلات كبيرة قد تسعى الى إحتكار السوق والسيطرة عليه والتأثير على قواعد المنافسة المتعارف عليها من ناحية أخرى .

ويسعى هذا القانون من خلال تنظيم عمل التكتلات الاقتصادية الى إرساء القواعد العادلة لحماية المنافسة والتشجيع على تكوين كيانات كبيرة ، على نحو يمكن من الاستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير وبالتالي يعود بالنفع على المستهلكين من خلال توافر السلع والخدمات بأسعار مناسبة ، وتحقيق الإنضباط للأسواق ومنع أى محاولات إحتكارية للسلع ، خاصة السلع الإستراتيجية التى تمثل الإستهلاك الأساسى لمحدودى الدخل ، وبما يؤدى فى النهاية الى تحسين الأداء الإقتصادى والتواجد فى الأسواق العالمية من خلال زيادة الصادرات وهو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية .

وقد إرتكز قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على العديد من المحاور تتمثل أهمها فى الآتى : (١)

- ١ - تحرير المنافسة فى التجارة ، وإزالة أية عوائق أو قيود عليها من شأنها الحد من هذه المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها .

---

١ - د . عادل محمد خليل - لجات وقواعد تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار - الاهرام الإقتصادى - العدد ١٨٧٦ فى ٢٠/١٢/٢٠٠٤ .

- ٢ - حظر الإتفاقيات والعقود والممارسات التي تؤدي إلى الإخلال بقواعد المنافسة الحرة والحيلولة دون خول المنتجين في مثل هذه الإتفاقيات .
  - ٣ - منع الممارسات الضارة بالمنافسة التي تقوم بها الشركات ذات النسبة المسيطرة على السوق ، والتأكد من سلامة أى إندماج بين شركات مستقلة من حيث عدم تسببه في إيجاد مركز إحتكارى يضر بحرية المنافسة فى السوق .
  - ٤ - إتساع نطاق تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على الممارسات التي ترتكب خارج مصر وتشكل جرائم طبقا لهذه الأحكام ، شريطة أن يكون لها آثار ضارة على السوق المصرية .
  - ٥ - تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالقانون على المسئول عن الإدارة الفعلية للشركة أو الجهة المخالفة فى حالة ثبوت علمه بالمخالفة أو إذا أدى إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه الإدارة فى إسهامه بهذه المخالفة .
- وفى إطار إستكمال البيئة التشريعية اللازمة لضبط أداء السوق صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وقد تضمنت ٤٥ مادة جاءت فى سبعة أبواب وذلك لتفسير مواد القانون فاشتملت على تعريفاً

واضحاً للأشخاص المسيطرة و" السوق المعنية " بإعتبارهما عنصرين أساسيين لتحديد ما إذا كانت هناك أية ممارسات إحتكارية ضارة من أحد المنتجين أو أى صورة من صور السيطرة على الأسواق بشكل يضر بالمستهلك .

كما أوضحت اللائحة أنه يحظر الاتفاق أو التعاقد بين الشخص وأى من موزعيه أو عملائه إذا كان من شأن الإتفاق أو التعاقد ائحد من المنافسة وذلك فى ضوء العوامل الآتية : (١)

- ١ - تأثير الإتفاق أو التعاقد على حرية المنافسة فى السوق .
- ٢ - وجود خسائر تعود على المستهلك من الإتفاق أو التعاقد .
- ٣ - الإخلال بإعتبارات المحافظة على جودة المنتج أو سمعته ومقتضيات التعامل .
- ٤ - إقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو السلع أو المواسم أو الفترات الزمنية .
- ٥ - تقييد عمليات التصنيع أو التوزيع أو التسويق أو الحد من توزيع الخدمات .



## نصوص القانون وأحكامه

جاء القانون فى ٢٥ مادة تمثلت فى الآتى :-

\* تضمنت المادة رقم (١) : أهمية المنافسة فى النشاط الاقتصادى دون

عوائق أو قيود أو تقييد لحرية المنافسة أو الإضرار بها .

\* تضمنت المواد (٢ ، ٣) : تعريفات واضحة للأشخاص والمنتجات

وجهاز حماية المنافسة ومجلس إدارة هذا الجهاز والسوق المعنية ،

على النحو التالى :

- الأشخاص : الأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية

والكيانات الاقتصادية والإتحادات و الروابط والتجمعات

المالية وتجمعات الأشخاص .

- المنتجات : السلع والخدمات .

- الجهاز : تضمن القانون إنشاء جهاز لحماية المنافسة ومنع

الممارسات الاحتكارية يقوم بتنفيذ الأحكام والقواعد الخاصة

بهذا القانون .

- المجلس : مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع

الممارسات الاحتكارية .

- السوق المعنية : وهى السوق التى تقوم على عنصرين هما :

المنتجات المعنية ، والنطاق الجغرافى ، ويقصد بالمنتجات :

تلك التى يعد كل منها بديلا عن الآخر أو يمكن ان يحل محله .

ويقصد بالنطاق الجغرافى : المنطقة الجغرافية التى يمارس فيها النشاط الاقتصادى وتتجانس فيها ظروف المنافسة ، مع أخذ فرص التنافس المحتملة فى الاعتبار .

\* حدد القانون فى المادة رقم (٤) معياراً حسابياً لتحديد الأشخاص ذوى السيطرة وهم من يستحوذون على نسبة تتجاوز ٢٥% من حجم السوق وحظر عليهم القيام بأى ممارسات غير تنافسية .

\* نصت المادة رقم (٥) من القانون على سريان أحكام هذا القانون على الأفعال التى ترتكب فى الخارج إذا ترتب عليها منع حرية المنافسة أو تجميدها أو الإضرار بها فى مصر والتى تشكل جرائم طبقاً لهذا القانون.

• أدرج القانون فى المادتين أرقام (٦ ، ٧) عدداً من الإتفاقات والعقود والممارسات التى يكون من شأنها الإخلال بحرية المنافسة وتقييدها ، وهى تصرفات تصدر من الأشخاص ، ويكون لها أوضاع السيطرة فى حكم هذا القانون ومنها :

- التلاعب فى أسعار البيع أو الشراء للمنتجات .

- إقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو السلع أو المواسم أو الفترات الزمنية .
  - التنسيق فيما يتعلق بالتقدم أو الإمتناع عن الدخول فى المناقصات والمزايدات والممارسات .
  - تقييد عمليات التصنيع أو التوزيع أو التسويق .
  - حظر الإتفاقيات أو التعاقدات بين الأشخاص وأى من مورديه أو عملائه والتي من شأنها أن تحد من المنافسة .
- \* حظر القانون فى المادة رقم (٨) قيام الأشخاص ذوى السيطرة على سوق معينة ببعض الممارسات التى من شأنها أن تؤدى الى إساءة إستخدامها ومنها :
- القيام بفعل من شأنه أن يؤدى الى عدم التصنيع أو الإنتاج أو التوزيع لمنتج لفترة أو فترات محددة .
  - التمييز بين بائعين أو مشتريين لتشابه مراكزهم التجارية فى أسعار البيع أو الشراء .
  - الأمتناع عن إبرام صفقات بيع أو شراء أحد المنتجات أو بيع المنتجات محل التعامل بأقل من تكلفتها الفعلية بما يؤدى الى الحد من دخول السوق أو الخروج منها فى أى وقت .

\* نصت المادة رقم (٩) على أن لا تسرى أحكام هذا القانون على المرافق العامة التي تديرها الدولة ، وللجهاز بناء على طلب ذوى الشأن أن يخرج من نطاق الحظر كل أو بعض الأفعال المنصوص عليها فى المواد (٦ ، ٧ ، ٨) - المرافق العامة التى تديرها شركات خاضعة لأحكام القانون الخاص اذا كان من شأن ذلك تحقيق المصلحة العامة أو كونها تحقق للمستهلك منافع أكبر من الآثار المترتبة على الحد من حربة المنافسة .

\* أجاز القانون فى مادته رقم (١٥) أن يتم تحديد سعر بيع منتج أساسى أو أكثر لفترة زمنية محددة بقرار من مجلس الوزراء ، وذلك بعد أخذ رأى الجهاز ، ولا يعتبر ذلك نشاطاً ضاراً بالمنافسة .

\* حددت المواد من (١١) الى (١٧) طبيعة إختصاصات وتشكيل مجلس إدارة وموازنة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، حيث أضيف القانون صراحة فى المادة الحادية عشر الشخصية الاعتبارية العامة على الجهاز وأتبعه بالوزير المختص (وهو رئيس مجلس الوزراء) لتحديد الجهة المسئولة عن الجهاز ، أما الإدارة فهى مسئولية مجلس إدارة الجهاز والذى يتولى ما يلى :

- تلقى الطلبات بإتخاذ إجراءات التقصى والبحث وجمع الإستدلالات والأمر بإتخاذ هذه الإجراءات بالنسبة لحالات الإتفاقات والممارسات الضارة بالمنافسة .
- إعداد قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن النشاط الإقتصادي وتحديثها وتطويرها بصورة دائمة بما يخدم عمل الجهاز فى جميع المجالات المرتبطة بحماية المنافسة .
- إيداء الراى فى مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم المنافسة .
- التنسيق مع الاجهزة النظيرة فى الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الإهتمام المشترك .
- تلقى الإخطارات من قبل الأشخاص فور إكتسابهم أى أصول أو حقوق ملكية أو إقامة إتحادات أو إندماجات أو الجمع بين إدارة شخصين أو أكثر .
- \* كما نص القانون فى المادة (١٤) على أن يكون للجهاز ميزانية مستقلة تتكون من موارد من :
  - ما يخصص للجهاز فى الموازنة العامة للدولة .
  - المنح والهبات التى يقبلها مجلس إدارة الجهاز وبما لا يتعارض مع أهدافه .



- حصيلة الرسوم المنصوص عليها في القانون .

\* تضمنت المادة (٢٠) أنه على الجهاز عند ثبوت مخالفة أحد الأحكام الواردة بمواد القانون (٦، ٧، ٨) تكليف المخالفين بتعديل أوضاعهم وإزالة المخالفات والممارسات المحظورة فوراً أو خلال فترة زمنية يحددها مجلس إدارة الجهاز .

\* طبقاً للمادة (٢١) لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات فيها بالنسبة للأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون الا بطلب كتابي من الوزير المختص أو من يفوضه ، كما أجاز التصالح فيها وذلك مقابل أداء مبلغ لا يقل عن مثلي الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز مثلي حدها الأقصى .

\* نص القانون في المادة ( ٢٢ ) على أن يعاقب كل من يخالف أحكام المواد (٦، ٧، ٨) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه ، كما نص في مادته رقم (٢٣) على أن يعاقب على مخالفة أى من أحكام المادة (١٦) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه .

## أهم الملاحظات حول مواد القانون :

- تضمن القانون العديد من المميزات التي تساعد على توفير المناخ الملائم لتشجيع المنافسة ومنع الإحتكار فى الأسواق ومنها :-
- \* تحقيق الإنضباط السعري للسلع والخدمات فى الأسواق ومواجهة أية آثار سلبية ناجمة عن التحرر الاقتصادى .
- \* تحقيق مصالح كبرى للمستهلك الذى يمكنه المفاضلة فى اختيار السلعة سواء من ناحية السعر أو الجودة .
- \* تعظيم العوائد المستقبلية من الأخذ بآليات السوق والعمل على تشجيع الإستثمار وذلك من خلال وضع القواعد المنظمة للمنافسة وحماية المستهلك .
- \* حدد القانون مسئولية تطبيق أحكامه الى رئيس مجلس الوزراء بصفته الوزير المختص وذلك، تلافيا لتداخل الاختصاصات أو أى تضارب يمكن أن ينشأ بين الوزارات المختلفة .
- \* أتاح القانون لمجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار الإستعانة بالكفاءات الفنية من خارج هيكله .
- \* منح القانون مساحة أكبر للمنافسة وذلك بتخفيض نسبة الشخص المسيطر الى ٢٥% من حجم السوق .

\* حرص القانون على أن تكون العقوبات جنائية يمكن التصالح فيها بدفع غرامات مالية وذلك للتوفيق بين هدفى منع الممارسات الاحتكارية من جهة وعدم الإضرار بمناخ الإستثمار من جهة أخرى .

وبالرغم من المميزات التى جاء بها القانون ، الا أن هناك العديد من الإنتقادات التى وجهت اليه ، نذكر منها مايلى :

\* أن معظم الأفعال التى حظرها القانون هى فى الأساس أفعال تنافسية ومشروعة من حيث المبدأ ، ومن ثم يتعين على القائمين على تنفيذ أحكام القانون أهمية وضع الحدود بدقة للتفرقة بين الممارسات التى تعد من قبيل الممارسات الاحتكارية وغير المشروعة وبين ما هو تنافسى ومشروع .

\* على الرغم من محاربة القانون لكافة أنواع الاحتكار ، الا أنه فى بعض الأحيان قد تفرض طبيعة الصناعة أن تكون المشاركة فيها قاصرة على قلة محدودة اذا كانت تلك الصناعة مكلفة أو تتطلب خبرات ذات كفاءة عالية ونادرة ، وهو ما يؤكد على أهمية تطبيق ما جاء فى نص المادة التاسعة بحرفية وكفاءة من قبل القائمين على الجهاز .

\* أقر القانون منح إستثناء أى من الأنشطة التى يقوم بها القطاع الخاص من أحكام هذا القانون اذا كانت المنفعة للمستهلك تفوق

الضرر من الممارسات الاحتكارية ، وهذا قد يفتح الباب الخلفى أمام الإستثناءات من تطبيق القانون ، مما يتطلب وضع ضوابط لهذه الإستثناءات للحيلولة دون سوء إستغلالها .

\* تحديد حصة المشروع بنسبة من السوق لا تكفى وحدها لأن تكون معياراً للسيطرة اذ قد تنتج السيطرة عن عوامل أخرى كانتماء المشروع الى مجموعة قوية تمكنه من الحصول على المواد الأولية أو تصريف منتجاته أو خدماته فى السوق ، وقد تنتج السيطرة من الشهرة التى تكتسبها المنتجات أو ضعف منافسيها ، اذ انه كان من الأفضل الأخذ بمعيار موضوعى واقعى يسمح للجهة الفنية المختصة بتقدير وجود السيطرة فى كل حالة ، وهو قدرة المشرع على إحداث تأثير فعال فى السوق (عرض - طلب - أسعار) دون أن تكون لمنافسيه أو لعملائه أو للمستهلكين القدرة على الحد من ذلك .

\* قد تكون العقوبات المالية المفروضة من قبل القانون غير كافية خاصة وإن كانت العوائد المتحققة من تلك الممارسات أكبر بكثير من الغرامات . وقد كان من الأحرى أن يرد بالقانون بطلان كل اتفاق أو شرط ناشئ من اساءة إستغلال المركز المسيطر فى السوق ، أو وضع بعض العقوبات الاقتصادية (مثل مصادرة السلع محل النشاط) حتى تكون رادعة بالنسبة للمحتكرين .

\* أورد القانون الأعمال التى يحظر القيام بها على سبيل الحصر بالنسبة للأشخاص ذوى السيطرة (وهم من يستحوذون على ما نسبته ٢٥% من حجم السوق ) ، وكان من الأنسب إدراج هذه الأعمال على سبيل المثال وليس الحصر .

وقد كشف التطبيق العملى للقانون من ناحية ، وآراء بعض المتخصصين والخبراء من ناحية أخرى ، ضرورة مراجعة بعض أحكامه لتفعيل دور جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية فى ممارسة إختصاصاته ، لتحقيق الهدف المنشود من إصداره على نحو يدفع أليات السوق كى تعمل بكفاءة ، بما يحقق مصالح المستهلكين والصناع والتجار على حد سواء ، الأمر الذى دفع وزارة الصناعة والتجارة فى إجراء بعض التعديلات على بعض مواد القانون . كان أهمها مايلى :

- زيادة قيمة الغرامة المقررة كعقوبة على جرائم الإتفاقات الضارة بالمنافسة والممارسات الاحتكارية . فبالنظر الى مانصت عليه المادة (٢٢) من القانون نجد أن قيمة الغرامة التى نصت عليها لايحقق الردع لاسيما مع الشركات أو الكيانات الكبرى التى يثبت مخالفتها لأحكام القانون ، وقد تم تعديل عقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المادة (٢٢) بزيادة الحد الأدنى الى مائة ألف جنيه ، وزيادة الحد الأقصى الى خمسين مليون جنيه أو نسبة ١٠% من قيمة مبيعات



المنتج محل المخالفة أيهما أكبر ، ومضاعفة العقوبة بحديها فى حالة العود .

- تجريم عدم تنفيذ قرار الجهاز الصادرة بإزالة المخالفة أو بوقف الممارسة المحظورة .

ونشير فى هذا الصدد الى أهمية القانون بما يمثله من توفير بيئة تشريعية هامة لضبط النشاط الاقتصادى وهو ما يدعو الى الإستمرار فى دراسة تجارب الدول التى لها خبرة فى صدور قوانين منع الاحتكار بحيث يمكن إضافة مواد جديدة تتناسب والتغيرات التى تجرى على الساحة الاقتصادية ، حيث أن الاحتكار يكون دائما فى غير صالح المستهلك بعكس المنافسة التى تعمل على توفير السلع الجيدة بالأسعار المناسبة .

\*\*\*\*\*

## الخاتمة

تعتبر المنافسة ركنا أساسيا من أركان اقتصاد السوق الحر وعنصراً فعالاً لضمان إستمرارية هذا النظام الاقتصادي ، وذلك بما تعكسه من منافع لكافة أطراف السوق سواء بالنسبة للمستهلكين الذين يحصلون على السلع والخدمات بأسعار أقل وجودة أعلى ، أو بالنسبة للمنتجين من خلال ما تدعمه المنافسة من الحصول على نصيب أكبر من السوق علاوة على ما توفره من حافز لاستمرارية التطوير والابتكار ، مما يساعدهم على توسيع نطاق أسواقهم راسياً وافقياً ، أو بالنسبة للمجتمع ككل بما توفره المنافسة من استخدام امثل للموارد المتاحة . ولا تعنى قواعد حماية المنافسة حتمية الوصول الى المنافسة الكاملة ، وإنما تعنى أن يكون هناك قدراً من الحرية لدى كل من المستهلكين فى إشباع احتياجاتهم والمنتجين فى إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة .

وعلى العكس من ذلك يؤدى الاحتكار والممارسات الاحتكارية المختلفة الى أضرار تتمثل فى خسارة إجتماعية صافية ، سواء على جانبى الكفاءة الاقتصادية أو الرفاهية ، وكذا التأثير السلبى على العديد من المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلى والجزئى .

وقد إرتبطت أوضاع المنافسة والاحتكار في مصر بالتحويلات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد المصري ، وهو ما يعنى أن المنافسة والاحتكار قد تأثرا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

### **وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج ، أهمها مايلي :**

- أن واقع الأسواق يتضمن إختلاطاً أو تداخلاً بين عنصرى المنافسة والاحتكار ولكن بدرجات متفاوتة من صناعة الى أخرى ، ومن سوق الى آخر ، ومن سلعة الى أخرى .
- فى ضوء تطبيق الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادي وتبنى اقتصاد السوق الحر فقد كثرت الإندماجات والإستحواذات والإمتيازات الأجنبية ، مما أعطى الفرصة لبعض المشروعات لإستغلال آليات السوق بطريقة غير مشروعة .
- أن تأثير الاحتكار على مختلف قطاعات الدولة (الاقتصادية - الإجتماعية - السياسية) يتضح من خلال إرتفاع أسعار السلع المحتكرة أو إختفاؤها من الأسواق خلال فترة زمنية ما ، وكذلك فإن كفاءة توزيع الموارد تكون منخفضة فى الأسواق الاحتكارية مقارنة بالأسواق التي تسودها درجة عالية من المنافسة .
- تعرض الاقتصاد المصري لمزيد من التركيز فى السوق والحالات الاحتكارية خلال المرحلة الحالية والمقبلة ، وذلك فى ضوء

التطورات الاقتصادية العالمية الحالية والتي أصبحت تؤثر على مصر بدرجة كبيرة ، وكذلك نتيجة نقص الخبرة المتوافرة في الأجهزة المنوطة بحماية المنافسة ومنع الاحتكار ( حداثة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ) .

- لم تحقق الخصخصة هدفها للاقتصاد المصرى من حيث توفير السلع بالأسعار المناسبة والجودة التامة والتنافسية ، بل ترتب عليها سيطرة الأجانب على عدد من القطاعات الاستراتيجية وتفاقم الأوضاع الاحتكارية ، وذلك فى ظل غيبة حقيقية لدور الدولة عن رقابة الأسواق واستعادة التوازن لها لحماية المستهلك والمواطن المصرى من جشع المحتكرين .

- أن أسعار بيع الأسمنت فى السوق المصرى لاتخضع لقواعد الإنتاج، وإنما تتحكم فيها قلة من المنتجين المحتكرين ، وذلك بالتواطؤ فيما بينهم مستغلين إحتياجات السوق وحركة البناء ، بإعتباره سلعة استراتيجية لايمكن الإستغناء عنها فى أى وقت .

- تستحوذ الشركات الأجنبية على حوالى ٨٠% من شركات الأسمنت المصرية ما بين السيطرة الكاملة على بعض الشركات وبين الإسهام بنسب غير حاکمة فى شركات أخرى ، فمن بين ١٢ شركة منتجة للأسمنت فى مصر تسيطر الشركات الأجنبية على ٦ شركات منها

(بنى سويف - العامرية - أسيوط - الاسكندرية -- السويس - طره - حلوان) ، كما توجد مشاركات تقل عن نسبة الأغلبية فى شركتى (المصرية للأسمنت - أسمنت سيناء) .

لم تتوقف محاولات الشركات الأجنبية عن زيادة نسبة مساهمتها فى تلك الشركات ولا فى غيرها ، ومن أبرزها المحاولات المتكررة من إحدى الشركات الأجنبية للسيطرة على شركة السويس للأسمنت ، وهى الشركة التى تستحوذ على أغلبية أسهم شركة طره للأسمنت ، وهو ما حدث بالفعل فى ٢١ مارس ٢٠٠٥ بقيام مجموعة ايتالسمنتى الإيطالية بالسيطرة على شركة السويس للأسمنت ، وبالتالى على شركة طره للأسمنت بمساهمة وحدة اسمنت فرنسيه التابعة لها ، ليرتفع بذلك النصيب النسبى لإستحواذ الأجانب على ست شركات من الشركات الـ ١٢ المنتجة للأسمنت بمصر وذلك بخلاف النسب غير الحاكمة بالشركات الأخرى ، وهذا الوضع يتعارض مع ماسبق إقراره عند وضع ضوابط الخصخصة بعدم السماح ببيع القطاعات الاستراتيجية أو التخلي عنها .

على الجانب الآخر قامت الشركة القابضة ببيع أسهمها فى شركات الأسمنت التى كانت تملكها ، حيث باعت أسهمها فى شركات (حلوان



- طره - العامرية - الاسكندرية - اسيوط - بنى سويف) ولم يعد لديها سوى الشركة القومية للأسمنت .

- تقسم السوق المصرية للأسمنت بين ثلاث جهات رئيسية هي :

- شركات أجنبية تمتلك ٦ شركات ونسب كبيرة فى شركتين .
- شركات يملكها القطاع الخاص المصرى وهى (المصرية - أسياك - مصر بنى سويف - سيناء - قنا) .
- شركة واحدة تملكها الحكومة ، بالإضافة الى نسبة غير حاکمة للمال العام فى شركة السويس للأسمنت .

\*\*\*\*\*

## التوصيات

نظراً لأهمية التصدي للإحتكار للحد من المزيد من إرتفاع الأسعار وخاصة في ضوء توجه الدولة في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى بخفض الدعم والذي يعد شبكة الضمان الإجتماعى التى توفرها الدولة لمحدودى الدخل بهدف خفض معدل التدهور فى مستوى معيشة الطبقة العريضة من أفراد الشعب ، فإن الباحث يوصى بمايلى :

### أولاً : توصيات عامه :

- ١ - أهمية إستمرار الدراسات فى هذا المجال للوقوف على كيفية محاربة الاحتكار لما له من تأثير سلبى واسع النطاق على الاقتصاد القومى والمجتمع ككل .
- ٢ - تحديد القطاعات الإستراتيجية التى يجب وضعها كأولوية لدى جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية للقضاء على أية محاولة إحتكارية منذ البداية .
- ٣ - قيام الوزارات المعنية (التجارة - الصناعة - الإستثمار) بإصدار دوريات تتضمن مؤشرات للتركز الصناعى فى القطاعات المختلفة ،

حيث يتم الاعتماد حالياً فى ذلك على مؤسسات خاصة قد لا يمكن التأكد من صحة بياناتها .

٤ - مراقبة أوضاع الشركات التى تم خصخصتها وبما لا يدع أى مجال لإنشاء كيان إحتكارى ، حتى لا تتحول الاحتكارات العامة الى إحتكارات خاصة ، وذلك فى ضوء ما أسفر عنه الواقع العملى حتى الآن من ظهور إحتكارات فى العديد من قطاعات الاقتصاد المصرى التى تم خصخصتها .

٥ - مراقبة أداء الشركات الأجنبية التى تملك بعض الأصول العامة من خلال برنامج الخصخصة وتأثيرها على النشاط الاقتصادى فى مصر ، وذلك لمنعها من اساءة إستخدام قدراتها أو مراكزها المهيمنة فى السوق لصالح بلدانها الأصلية .

٦ - ضمان إستقلال الأجهزة المعنية بحماية المنافسة ومنع الإحتكار عن الحكومة حتى لا تؤثر على عملها .

٧ - منح جهاز حماية المنافسة حق رفع الدعوى الجنائية فى قضايا المنافسة مباشرة دون الرجوع للوزير المختص ، حتى لا يقضى ذلك على سلطات الجهاز واستقلاله .

٨ - وضع الضوابط الفعالة لعملية الاندماج والإستحواذ بين مشروعات الاحتكارات العامة ، حتى لا يتحول الاحتكار من القطاع العام الى القطاع الخاص .

### ثانياً : توصيات لضبط سوق الأسمنت :

٩ - ضرورة إنشاء جهاز لتنظيم صناعة الأسمنت بهدف القضاء على الممارسات الاحتكارية ، على أن يضم الجهاز الجديد الشركات المنتجة ، ويختص بدراسة أحوال السوق لضمان استقرار الأسعار والوصول الى مستويات عادلة تحقق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين ، كما تمتد اختصاصات الجهاز الى تحديد السياسات الخاصة بالإنتاج والجودة والتكلفة ومتابعة حركة الإنتاج والأسعار بالأسواق للقضاء على سياسة حركة الأسعار والاغراق لتحقيق عدالة وكفاءة الإنتاج والإستقرار في السوق .

١٠ - ربط سعر بيع الأسمنت للمستهلك في السوق المحلي بسعر المواد الخام اللازمة للإنتاج (حجر جبرى - جبس - طفلة - رمل - غاز) ، حتى تؤول قيمة الزيادة للدولة وليس للشركات المنتجة ، مع تحديد هامش ربح لا يزيد عن ٢٥% من تكاليف الإنتاج للشركات المنتجة .

١١ - عدم انسحاب شركات القطاع العام من إنتاج الأسمنت (الشركة القومية للأسمنت) حتى يمكن تحقيق بعض التوازن في السوق ، حيث أصبحت الشركات الأجنبية تتحكم في الإنتاج وفي المستهلك المصري .

١٢ - قيام الدولة بإنشاء مصانع متوسطة بالمحافظات وخاصة في صعيد مصر وسيناء لتوافر الخامات والسوق ، وهو ما يعود على الدولة بعدة مزايا أهمها تحقيق أرباح لخزانة الدولة ، وتشغيل العمالة ، بالإضافة لضبط الأسواق .

### ثالثاً : توصيات بشأن قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار :

١٣ - ضرورة التعديل المستمر لنصوص قانون حماية المنافسة ليواجه الأوضاع المستحدثة وتلافى السلبيات الناجمة عن تطبيق نصوصه في الواقع العملي .

١٤ - عدم تثبيت العقوبة المقررة على مبلغ محدد على المحتكر الكبير والصغير ، ولكن تكون نسبة من الأرباح وليست ثابتة عند حد أدنى وحد أقصى .

١٥ - فرض عقوبة جنائية بالإضافة للعقوبة المالية ، حيث أن الاحتكار يمثل جريمة ، وكذا ضرورة عدم الفصل بين الاحتكار والممارسات الاحتكارية ، فعلى سبيل المثال تطبيق اليابان العقوبة المالية ونسبة



من الأرباح بجانب عقوبة جنائية وهى حبس المبتكر ، والمبتكر الذى يصدر ضده حكم لا يمكن أن يرشح نفسه فى البرلمان اليابانى .

١٦ - قيام الحكومة بتسعير بيع الأسمنت فى ضوء نص المادة (١٠) من قانون حماية المنافسة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ حتى تستطيع الدولة حماية حقوق المواطنين من جشع المنتجين والتجار ، وكذا لتحقيق الإستقرار والتوازن للأسواق وللصناعات الوطنية ، حيث لم يؤد فرض غرامات مالية أو إحالة الشركات الى النيابة العامة الى كبح جماحها ورغبتها فى تحقيق عائدات مالية كبرى تقوم بتحويلها للخارج .

١٦ - ضرورة النص فى قانون حماية المنافسة على تيسير سبل الكشف عن جرائم الإتفاقات الضارة بالمنافسة .

١٧ - إلزام الشركات بإخطار جهاز حماية المنافسة بعمليات الاندماج والإستحواذ التى تتم بينها .

\*\*\*\*\*

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمه
١١	الفصل الأول : الملامح العامه للاحتكار والممارسات الاحتكارية
١٤	المبحث الأول : ماهية الاحتكار وأنواعه
٢٧	المبحث الثاني : أشكال الممارسات الاحتكارية
٣٤	المبحث الثالث : سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار
٤٣	الفصل الثاني : تأثير الاحتكار على الأسواق
٤٧	المبحث الأول : كيف نقيس: درجة الاحتكار في الأسواق؟
٥٣	المبحث الثاني : تأثير الاحتكار على كفاءة الأسواق
٦٣	المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للاحتكار والممارسات الاحتكارية
٦٩	الفصل الثالث : الاحتكار في الاقتصاد المصري
٧٢	المبحث الأول : تطور أوضاع المنافسة والاحتكار في مصر
٨٣	المبحث الثاني : آليات خلق الاحتكار في الاقتصاد المصري
٩١	المبحث الثالث : مظاهر الاحتكار في قطاع الأسمنت المصري

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : مكافحة الاحتكار فى الاقتصاد المصرى	١١١
<u>المبحث الأول : التطور التشريعى لحماية المنافسة ومنع الاحتكار</u>	١١٢
<u>المبحث الثانى : دور القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ فى دعم المنافسة ومنع الاحتكار بمصر</u>	١١٨
الخاتمة	١٣٣
التوصيات	١٣٨

رقم الإيداع

٢٠١٢/٢٥٩٤

دار النور للطباعة

٣ برج المنفلوطي - ح. القبة - القاهرة

ت ٠١١٤١٣٥٠٥١٦ - ٠١٢٢٩٠٩٦٧٦٠

كمبيوتر

مركز البركة للكمبيوتر ٢٤٨٥٥٩٦٣





2

 Bibliotheca Alexandrina  
  
1129797

الاختار ونقله عن بعض لطائف الاقاصد المصري  
عبد الحكيم حمدة  
  
978978952